جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين: – رزقي بلال

– سعدون فؤاد

بعنوان:

تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي العربي وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي العربي

(حالة الجزائر)

أعضاء لجنة المناقشة

هادف ليلي	أستاذ محاضر رتبة "أ"	رئيسا
حمزة عبد الرزاق	أستاذ محاضر رتبة "أ"	مشرفا
بوجلال أنفال	أستاذ محاضر رتبة "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمان لنيل المبتغى إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة إلى مدرستي الأولى في الحياة **أبي الغالي** أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي رعتني حق رعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق **أمي الغالية** جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى من حلت بركة وجودها في حياتي، إلى التي ملأت ضحكاتها الجميلة عمري، إلى زينة حياتي وبهجتها، قرة عيني **ابنتي نريمان**.

إلى السيدة التي أشعلت لي قناديلا تنير دروبي بالود، إليك تلك الكلمات فقد كانت المرأة التي دفعتني دوما، نحو طريق أفضل وأجمل **زوجتي العزيزة**.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا، إلى الذين وقفوا إلى جانبي، الى الذين بهم يشد ساعدي وتعلو همتي، **إخوتي وأخواتي**.

إلى الذين واصلوا دعمي وتشجيعي، دون كلل أو ملل، وتحملوا غيابي الطويل وظهوري المتقطع، طوال فترة إنجازي للبحث، آملين أن أنجح وأتقدم، إلى كل **أصدقائي**.

الطالب: رزقي بلال

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني وما زال يعطيني بلا حدود،

إلى من رفعت رأسي افتخارا به **أبي** أدامه الله لي.

إلى الذي راني قلبها قبل عينها، وحضنتني أحشائها قبل يديها، إلى الشجرة التي لا تذبل،

إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين **أمي الحبيبة** حفظها الله.

إلى الشموع التي تنير لي الطريق.

إلى الأساتذة محترمين،

وأصدقائي الرائعين،

لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

الطالب: سعدون فؤاد

شكر وعرفان

قال الله عز وجل "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" الآية 105، سورة التوبة

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذ **حمزة عبد الرزاق**، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته التي كانت عونا لنا

في إتمام هذا البحث؛

وأخيرا إن كنا قد أحسننا فهذا فضل الله عز وجل وان كانت الأخرى فحسبنا،

قد بذلنا قصار جهدنا وما نحن إلا بشر نصيب ونخطئ والكمال لله وحده

إليه يرجع الأمر كله واليه الثناء كله، هو نعم المولى ونعم النصير.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار جائحة كورونا على أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والأمن الغذائي في الدول العربية من خلال تحليل أهم المؤشرات ممثلة في النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة، وأبعاد الأمن الغذائي، حيث اعتمدنا في ذلك على تقارير بعض المنظمات والهيئات الدولية المعدة لجلب الإحصائيات. وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا كوفيد-19 لها أثر كبيرة على كل اقتصاديات البلدان من خلال تأثر جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاقتصادي، الأمن الغذائي، جائحة كورونا.

Abstract:

This study aimed to analyze the effects of the COVID-19 pandemic on key economic performance indicators and food security in Arab countries by examining important indicators such as economic growth, gross domestic product (GDP), balance of payments, inflation, unemployment, and dimensions of food security. This analysis relied on reports from various international organizations and bodies responsible for gathering statistics. The study concluded that the COVID-19 pandemic had significant impacts on the economies of these countries, affecting all economic performance indicators.

Keywords: economic performance, food security, COVID-19 pandemic.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: الإطار النظري	–
تمهيد الفصل الأول	1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	2
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي	2
أولا – مفهوم المؤشر الاقتصادي	2
ثانيا: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادية	3
1– النمو الاقتصادي	3
ا– مفهوم النمو الاقتصادي	3
ب– قياس النمو الاقتصادي	5
2– الناتج المحلي الإجمالي	5
أ– تعريف الناتج المحلي الإجمالي	6
ب– قياس الناتج المحلي الإجمالي	7
3– ميزان المدفوعات	9
أ– تعريف ميزان المدفوعات	9

ب- أهمية ميزان المدفوعات	10
4- التضخم	10
أ- تعريف التضخم	10
ب- قياس التضخم	11
5- البطالة	12
أ- تعريف البطالة	12
ب- قياس البطالة	13
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده	14
أولا: تعريف الأمن الغذائي	14
ثانيا: مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي	17
1- المفاهيم التي تدل على تحقيق الأمن الغذائي	17
أ- الأمن الغذائي المستدام	17
ب- الاكتفاء الذاتي	18
ج- أمان الغذاء	19
2- المفاهيم التي تدل على عدم تحقيق الأمن الغذائي	19
أ- الفجوة الغذائية	19
ب- نقص وسوء التغذية	20
ثالثا: أبعاد الأمن الغذائي	21
1- بعد التوافر	21
2- بعد الوصول إلى الغذاء	21
3- بعد استخدام الغذاء	22

4- بعد الاستقرار	22
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات العربية	23
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	30
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه	34
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	–
تمهيد الفصل الثاني	36
المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي	37
المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي	37
1- تداعيات جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي	37
2- تداعيات جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي	40
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على ميزان المدفوعات	43
1- الميزان التجاري	43
2- ميزان الخدمات	47
3- حساب الميزان الجاري	48
4- حساب رأس المال والحساب المالي	49
5- الميزان الكلي	50
المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على التضخم والبطالة	52
1- تداعيات جائحة كورونا على التضخم	52
2- تداعيات جائحة كورونا على البطالة	54

قائمة المحتويات: .....

المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي	57
المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على بعد التوافر	57
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على إمكانية الحصول على الغذاء	60
1- الناتج المحلي الزراعي	61
2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول العربية	63
خلاصة الفصل الثاني	65
الخاتمة	67-66
قائمة المراجع	71-68
قائمة الملاحق	78-72

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل النمو الاقتصادي في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط	38
02	معدلات النمو الحقيقي في العالم 2017-2021	39
03	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2017-2022	40
04	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2017-2022	40
05	معدل النمو في الناتج المحلي2017-2022	41
06	معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 2017-2022	42
07	الميزان التجاري للدول العربية والجزائر 2017-2021	44
08	تطور أسعار البترول خلال فترة (2017-2021)	46
09	ميزان الخدمات للدول العربية والجزائر 2017-2021	47
10	الميزان الجاري للدول العربية والجزائر2017-2021	48
11	حساب رأس المال والحساب المالي للدول العربية والجزائر2017-2021	49
12	الميزان الكلي للدول العربية والجزائر 2017-2018	50
13	معدل التضخم في الجزائر ودول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا 2017-2022	52
14	معدل البطالة في الدول العربية 2017-2021	55
15	درجات مؤشر توافر الغذاء في الدول العربية الدرجات من 0 إلى 100	55
16	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي 2018-2021	61
17	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020	63
18	مؤشرات الأمن الغذائي على المستوي العربي والدولي2019-2021	64

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والجزائر 2017-2022.	40
02	معدل نمو الناتج الحلي الإجمالي 2017-2022	41
03	معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 2017-2022	43
04	الميزان التجاري لدولة الجزائر2017-2021.	45
05	الميزان التجاري للدول العربية 2017-2021.	45
06	ميزان الخدمات للدول العربية والجزائر 2017-2021	48
07	حساب الميزان الجاري للدول العربية والجزائر 2017-2021	49
08	حساب الرأس مالي والحساب المالي للدول العربية والجزائر 2017-2021	50
09	الميزان الكلي للدول العربية والجزائر 2017-2021	51
10	معدل التضخم في الجزائر ودول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا 2017-2022	53
11	معدل البطالة في الجزائر2017-2021	56
12	درجات مؤشر توافر الغذاء في الدول العربية 2019-2022	59
13	التغير في مؤشر التوافر للجزائر 2019-2022	59
14	تطور متوسط مصيب الفرد من الناتج الزراعي للدول العربية والجزائر 2018-2021	62
15	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر 2016-2021	64

مقدمة

تمهيد:

واجه الاقتصاد العالمي حالة من الاضطراب في النشاط الاقتصادي بداية من سنة 2020، وذلك بعد ظهور فيروس كورونا وانتشاره في جميع أنحاء العالم، فبعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن جائحة فيروس كورونا المستجد يتسبب بها فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات كورونا، الذي بدأ بانتشاره بمدينة "ووهان" الصينية بات بشكل جائحة (وباء عالمي)، بعد أن تفشى في كثير من دول العالم، وأثر بالتالي على كافة الأنشطة الإنسانية، ما تطلب اعتباره أمرا حالة استثنائية فرضت على كافة دول العالم واقعا جديدا يتطلب الأخذ بما تقرره الاحتياطات الصحية لمنع انتشاره، فكان الاتجاه نحو إغلاق الحدود، ووقف رحلات الطيران بين كثير من الدول، مع فرض العديد من القواعد الاحترازية، أخذا بالتوصيات ووفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية التي تقرر مبدأ التباعد الاجتماعي كأحد الحلول لمواجهة هذه الجائحة، وأن السيطرة عليه ليس بالأمر الهين، وبالتالي فقد تركت الجائحة أثارها على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي، رغم الجهود التي بذلت لمواجهة تداعياتها. فقد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حالة الشلل التي أصابت حركة التجارة الدولية عقب إغلاق الدول لحدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، كما أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة من أن انعدام الأمن الغذائي الحاد في عديد من الأماكن حول العالم.

الإشكالية:

لقد كان لجائحة كورونا العديد من الأثار والتداعيات السلبية الخطيرة على مختلف دول العالم، وعلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية داخل كل دولة، بكل ما يمكن أن تحدثه في إعادة هيكلة النظم المالية والاقتصادية الداخلية للدول، الأمر الذي جعل هذه أثارها تتميز بالاستمرار إما في الاتجاه السلبي أو الإيجابي مع مرور الوقت، وهذا ما أكسب هذه الأثار خصائص خلال سنوات انتشار الجائحة، والدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص ليست بمعزل عن أثارها في ظل اعتماد البعض منها على الإيرادات النفطية، وارتباط أخرى بدرجة عالية بالتمويل الخارجي، وارتكاز أخرى على تحويلات المغتربين من العاملين بالخارج، وأخرى منها بصلة وثيقة بقطاع السياحة، فضلا عن التأثر الشديد العديد منها بحركة التجارة العالمية، وضعف الصادرات من السلع الأولية، وهي كلها قطاعات رئيسية لتوفير النقد الأجنبي، وانطلاقا مما سبق، يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي، والأمن الغذائي للدول العربية عامة وللجزائر خاصة؟

وتتدرج تحث هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المؤشرات الدالة عن الأداء الاقتصادي؟
- ماهية الأمن الغذائي؟ وأبعاده؟
- ما هي أهم الأثار الاقتصادية التي تكبدتها الاقتصاديات العربية نتيجة تفشي جائحة كورونا بشكل عام؟ وعلى الجزائر بشكل خاص؟
- هل كان لجائحة كورونا تأثير على الأمن الغذائي العربي عموما، وعلى الجزائر بشكل خاص؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية نقدم التصور الفرضي التالي:

جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الأداء الاقتصادي، وعلى الأمن الغذائي في الدول العربية وفي الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة حصيلة الانعكاسات التي فرضها تفشي جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية بشكل والجزائر؛
- إبراز تأثير تفشي جائحة كورونا على الأمن الغذائي العربي والجزائري؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والدول العربية بوجه خاص، وكذلك أثارها على الأمن الغذائي الجزائري لبلورة توصيات من شانها أن تكون أرضية لاتخاذ القرارات لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي للحكومات، وتكمن كذلك أهمية دراسة الموضوع في دوره في بناء قاعدة بيانات عن الأثار المحتملة لمثل هذه الأزمات في المستقبل على صعيد الأداء والاقتصادي والأمن الغذائي، كما تأتي أهمية هذه الدراسة، إذ من المتوقع أن يؤدى الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة إلى اتساع الفجوات في مستويات المعيشة بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية لعدم قدرة الأخيرة على تحقيق مدلات نمو مقبولة في الأجل القصير.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

تلخصت دواعي اختيارنا لهذا الموضوع الأسباب التالية:

- الرغبة في دراسة المواضيع التي تتسم بالحداثة؛
- فتح أفاق جديدة لمواصلة البحث؛
- إثراء المكتبة الجامعية بمرجع في أحد محاور البحث الوطنية (الأمن الغذائي)؛

منهج الدراسة:

قصد معالجة الموضوع وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نعتمد في هذه الدراسة على منهجين اثنين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي: يرتكز البحث في هذا الجانب على الجوانب المتعلقة بالأداء الاقتصادي للدول وتحليل المؤشرات الرئيسية له، بالإضافة إلى وصف الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي وتحليل أبعاده وسبل تحقيقه.
- المنهج الاستنباطي: يرتكز البحث في هذا الجانب على بيانات الأبحاث العلمية والمقالات المتخصصة

وتقارير الجهات المعنية دولية كانت أو محلية (تقارير البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي).

حدود الدراسة:

الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية في تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2021؛

المكانية: تمثلت في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.

صعوبات الدراسة:

من بين صعوبات البحث نذكر أهمها:

- عدم توفر البيانات بشكل مجان عن مؤشرات الأداء الاقتصادي والأمن الغذائي من الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في جمعها؛
- نقص في الدراسات التي تناولت الموضوع في الدول العربية؛

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على مختلف التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة والوصول إلى أهداف البحث. قمنا بمعالجة هذا الموضوع في فصلين، فصل تناول الجانب النظري بينما خصص الفصل الثاني للجانب

التطبيقي، ففي الفصل الأول تطرقنا في المبحث الأول للأدبيات النظرية، من خلال العنصر الأول الذي تمثل في مؤشرات الأداء الاقتصادي بداية من مفهوم المؤشر، إلى اهم المؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة)، والعنصر الثاني الذي خصص للأمن الغذائي بداية المفهوم، ثم دلائل تحقيقه وعدم تحقيقه، ثم أبعاده.

أما الفصل الثاني والذي يمثل الدراسة التطبيقية للمذكرة لإبراز أثار جائحة كورونا على المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي والأمن الغذائي العربي بالتركيز على الجزائر، فقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، فالمبحث الأول تطرقنا في العنصر الأول إلى تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، وفي العنصر الثاني إلى تداعياتها على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان الحساب الجاري وحساب راس المال والحساب المالي والميزان الكلي، وفي العنصر الثالث تداعياتها على التضخم، وفي العنصر الرابع على البطالة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تداعياتها على الأمن الغذائي من خلال بعد التوافر، وبعد إمكانية الحصول على الغذاء.

الفصل الأول:

الإطار النظري

تمهيد الفصل الأول:

يتفاوت الأداء الاقتصادي للدول، إذ تحقق بعض الدول أداء اقتصادي قوي، بينما تعاني دول أخرى من ضعف أدائها الاقتصادي ومن تعدد التحديات الاقتصادية بمرور الزمن خصوصا في ظل تعرض هذه الاقتصاديات إلى الأزمات والتي من أمثلتها أزمة كورونا، وقد اختلفت أراء الاقتصاديين بمختلف أيديولوجياتهم عن المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي، حيث يتم إصدار بعض المؤشرات بصورة دورية من قبل الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية لتعكس الأداء الاقتصادي للدول، وبالتالي يتم الاعتماد على مجموعة معينة من المؤشرات الاقتصادية من ناحية الأهمية إلى خمسة أنواع رئيسية تتمثل في النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة.

كما يعد الأمن الغذائي من المفاهيم الضاربة في القدم التي لازمت حياة الإنسان منذ بداية البشرية، وظهرت معها عمل الدول على أن يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات خصوصا في ظل الأزمات والتي من بينها أزمة كورونا، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

من أجل الإلمام أكثر بالأداء الاقتصادي والأمن الغذائي ومؤشراتهما، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين إثنين خصص كل منهما إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية نتناول فيه الأداء الاقتصادي والأمن الغذائي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

نظرا للعدد الكبير من المؤشرات الاقتصادية التي تعنى بقياس الأداء الاقتصادي وكذلك أداء مختلف القطاعات من قطاعات الإنتاج، والصحة، والتعليم، والاستثمار، والبطالة، والتضخم وغيرها، فهذه المؤشرات تساعد كذلك المهتمين على التنبؤ بمدى كفاءة الوضع الاقتصادي في المستقبل وقدرة الدولة على مواجهة الصدمات، ومعرفة قدرة الدول على توفير الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي

تعتبر المؤشرات الاقتصادية أحد أهم الأدوات المستعملة من طرف صناع السياسات الاقتصادية والنقدية كالحكومات والبنوك المركزية في اتخاذ قراراتهم، كما يستعين بها المستثمرون كمرجع أساسي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

تتنوع وتتعدد المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات، ويمكن لهذه المؤشرات أن يكون لها تأثير كبير على مختلف الأسواق المالية، ولذلك فمن المهم فهم أساليب قياسها وكيفية قراءتها وتفسيرها بطريقة منهجية وعلمية سليمة.

أولا – مفهوم المؤشر الاقتصادي:

عرفت Tromben المؤشرات الاقتصادية على أنها تلك القياسات المنتظمة للمتغيرات الأساسية التي تهدف إلى الإبلاغ عن الوضع الاقتصادي لبلد ما. ويري Norton و Kaplan أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن أدوات تسمح بتحديد الوضع الاقتصادي السائد، ومقارنته بمرور الزمان وتغيير المكان، تبعا للهدف المطلوب تحقيقه كما عرفها مركز الأحياء SCAD على أنها " وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الإحصائية " وحسب Lorino فإن المؤشرات الاقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الاقتصادية والمالية حيث أن لها تأثير كبير لا سيما في الأسواق المالية.[1]

[1] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، سنة 2022، ص 30.

وفي السياق نفسه يمكننا القول أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن معطيات واحصائيات كمية تصرف الحالة الاقتصادية لدولة ما فترة زمنية معينة.[1]

فالمؤشرات الاقتصادية عبارة عن مجموعة من البيانات والتقارير تنشرها هيئات متنوعة كالوكالات الحكومية أو الخاصة، منظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، وهي تهدف إلى توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهي تستعمل في قياس أداء مختلف القطاعات لتقييم الوضع الاقتصادي لبلد ما، ومعرفة مدى قوته أو ضعفه، حيث يتم إصدار المؤشرات الاقتصادية بشكل منتظم وبصفة دورية قد تكون سنوية ربع سنوية شهرية.

ثانيا: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي

إن المؤشرات الاقتصادية تمثل بمختلف أنواعها المرآة العاكسة لواقع البيئة الاقتصادية السائدة على كل من الصعيد الوطني والدولي. وهذا ما يجعلها تحتل مكانة مهمة لدى متخذي القرارات وواضعي سياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشرات الاقتصادية تقدم لنا ثلاث إشارات وهي التحذير أو التوقع أو التأكيد وسنتناول أهم هذه المؤشرات. وهي: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم والبطالة.

1- النمو الاقتصادي:

أ- مفهوم النمو الاقتصادي:

في البدء إذ لابد من الإشارة إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المعنى والتأثير في اقتصاد أي بلد وعليه فان النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة في معدلات الإنتاج على أن يقترن مع ذلك زيادة في الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة تتحقق عبر الزمن المحدد بحيث تكون هذه الزيادة بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني لكي يكون نموا إيجابيا مع ضرورة مصاحبة هذا النمو توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من النضوب وكذلك الحفاظ على البيئة ومصدرها بما يتناسب مع مفهوم الزيادة في المعدل النمو الاقتصادي " وهنا لابد من الإشارة وبشكل مختزل الى أن مفهوم التنمية الاقتصادية هي ذات مفهوم أكثر شمولا وواسعا من مفهوم

[1] علي لزعر، عبد الحميد جدي، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34، 2013، ص65.

النمو الاقتصادي لأنها تدل على أحداث تغيرات شاملة ونوعية في المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على مفهوم شامل وواضح ولعل من أبرزها، ما جاء به الاقتصادي الإنجليزي (بيجو) فقط أوضح تعريف النمو الاقتصادي على أنه "**مقدار السلع والخدمات المنتجة والموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل ونوعية أحسن وكميات أكبر من ذي قبل**". بينما يركز سيمون كوزنتس في تعريفه للنمو الاقتصادي على رأس المال البشري إذ يرى أن عملية النمو تحدث من خلال تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد العام وفقا لذلك فإن عملية النمو تحدث شرطا ضروريا ألا وهو تطور كفاءة القوى العاملة من خلال تطبيق نتائج البحث العلمي وتطوير الأساليب التكنولوجية المتعددة في الإنتاج فضلا عن تحسين النظم الإدارية ويعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه الزيادة المفترضة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وهناك مفهوم أخر يرتبط ارتباطا كبيرا بمفهوم النمو الاقتصادي "ويتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ويحدد ذلك، المعدل الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة وينصب اهتمام الدولة بصفة أساسية على نمو نصيب الفرد من الناتج إذ يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها "ويعرف النمو الاقتصادي أيضا "**بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان**". وبذلك فإن معدل النمور الاقتصادي هو خلاصة لقياس التنمية المرغوب فيها للاقتصاد بأكملها. ونحن نفرح وعندما يتحقق ويرتفع معدل نمو الاقتصادي ونتألم عندما لا يتحقق ذلك، إذ ينظر لحالة وجود أو غياب النمو كمؤشر لنجاح أو فشل السياسة الاقتصادية، فالفترات الزمنية عبر التاريخ التي شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية فهي جيدة إلى حد ما أما الفترات التي شهدت معدلات منخفضة للنمو فهي سيئة.[1]

[1] حيدر عنتر خلف حسين، **الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2021، ص 12,11.

ب- قياس النمو الاقتصادي:

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي

- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:

ويقصد به هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها والمباعة في السوق خلال سنة، ويكون الإنتاج بواسطة العناصر المحلية سواء كانت في الداخل أو الخارج. ويشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى "معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة وهي سنة في العادة"، إذ يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية من أجل استبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي. ارتفاع الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو ويكون الهدف الذي تسعى إليه كل الدول، أما انخفاض الناتج القومي فيعني أن الاقتصاد القومي يتناقص وهذا غير مرغوب فيه، أما إذا كان الناتج القومي مستقرا فيعني أن الاقتصاد القومي ثابت.[1]

- متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

يقصد به "أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستقرة في متوسط دخل الفرد. لأن ذلك يعود إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو فقط يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقي بذلك معدل دخل الفرد ثابتا".[2]

2- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجماليGDP من أكثر الأدوات استخداما لقياس الأداء الاقتصادي، حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي GDP عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة ما. كما هو واضح من التعريف فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر تدفقا وقد اشتركت فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع.

---

[1] الهام وحيد دحمام منذور، **فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2006، ص 36.

[2] حيدر عنتر خلف حسين، **الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي مع إشارة ة خاصة للعراق**، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2021، ص 24.

أ- تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويقصد بكلمة محلي أي الإنتاج داخل الاقتصاد بغض النظر عمن ينتجه.

ويعرف بأنه مقياس للنشاطات الاقتصادية المختلفة وأنه مقياس للنمو الاقتصادي. وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر كلما كان مستوى معيشة السكان أكبر والهدف منه هو تحقيق معدل نمو اقتصادي بانتهاج السياسات والتدابير والتركيز على جانب العرض وانتهاج السياسة الداعمة للمقاطعات الإنتاجية وتنويع الإنتاج القومي.[1]

الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات في فترة زمنية معينة.

* تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للناتج المحلي الإجمالي بأنه" مقياس إجمالي للإنتاج يساوي مجموع كل القيم الإجمالية التي أضافها كل السكان والمؤسسات المشاركون في الإنتاج والخدمات (بالإضافة إلى أي ضريبة، وبطرح الدعم في المنتجات غير المشمولة في قيم مخرجاتها)".

* تعريف صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي "الناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة النقدية لكل سلع المستهلكين والخدمات- التي يشتريها المستهلك- المنتجة في بلد ما في فترة ما من الزمن (عام، ربع عام مثلا)".

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي عادة مقياس للمقارنة الدولية، ومعيارا واسعا للتقدم الاقتصادي، يعتبر عادة أقوى محدد اقتصادي على التنمية والتقدم في بلد ما.

إن استعمال الناتج الإجمالي المحلي للفرد على تعادل القوة الشرائية قد يكون الأنفع عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان. أما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي فهو أنفع عند مقارنة الاقتصادات الوطنية في السوق الدولية.[2]

---

[1] لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي، **أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997- 2017 نموذجا"**، مجلة المعيار في الآداب. الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد الحادي عشر، عدد 03، 2020، ص69.

[2] https:// ar.wikipedia.org/wiki/ناتج_محلي_إجمالي.

ب- قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يحدد الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق رئيسية ينبغي أن تسفر عن نفس النتيجة عندما تحسب جميعها بشكل صحيح.[1]

- **قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريقة الإنتاج:**

يتم حساب إجمالي القيمة النقدية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، ونلجأ عادة إلى استعمال طريقة القيمة المضافة.

تعتبر القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب السلع المنتجة وتحسب القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة = الإنتاج الكلي (المبيعات والمخزون) – الاستهلاك الوسيط

فيكون حساب الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – اعانات الإنتاج

- **قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريقه الدخل:**

تمثل السلع والخدمات المنتجة حصيلة للتعاون بين عوامل (عناصر) الإنتاج: العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم. ولقياس الناتج المحلي عن طريق الدخل يتم حساب جميع عوائد عوامل الإنتاج المساهمة في توليد الدخل خلال فترة زمنية محددة حيث أن:[2]

- الأجر هو عائد العمل (دخل العمال ورواتب الموظفين).
- الفائدة هي عائد رأس المال.
- الريع هو عائد الملكية (أرض، مبني).
- الربح وعائد المستحدث.

فاذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج فإننا نحصل على تقدير للدخل المحلي الصافي، أي: RIN

حيث:

(RIN) يمثل الدخل المحلي

(W) يمثل مجموع الأجور Wage

[1] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص41.

[2] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص44.43.

(i) يمثل مجموع الفوائد Interest

(R) يمثل مجموع الريع Rent

(P) يمثل مجموع الأرباح Profit حيث تشمل الأرباح الموزعة والأرباح غير الموزع والضرائب على أرباح الشركات IBS.

إن تقدير الدخل الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى بالدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج RIB. وعند إضافة قيمة الإهتلاك Am نحصل على تقدير الدخل المحلي الإجمالي (الخام) بتكلفة عوامل الإنتاج، أي:

$$RIB = RIN + Am$$

وللحصول على تقدير إجمالي دخل المحلي بسعر السوق فإنه يجب إضافة قيمة الضرائب غير المباشرة TVA وطرح قيمة إعانات الإنتاج Sub كمايلي:

$$RIB_{PM} = RIB + TVA - Sub$$

ومنه فإن تقدير الناتج المحلي الإجمالي PIB عن طريق الدخل يكون على النحو التالي:

$$\mathbf{PIB_{PM} = RIB_{PM} = (W + i + R + P) + Am + TVA - Sub}$$

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + إهتلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

*** قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريقة الإنفاق:**

تتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني. والإنفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة أي:[1]

$$\mathbf{RIB = \underbrace{C + I + G}_{\text{الإنفاق الإجمالي المحلي}} + (X-M)}$$

حيث:

(C) يمثل **الإنفاق الاستهلاكي** (الخاص أو الشخصي)، وهو كل ما ينفقه قطاع العائلات (الأفراد) على شراء السلع الدائمة وغير الدائمة والخدمات، مثل الكتب والأثاث، الأغذية والملابس، تعليم والصحة.

[1] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص45.

(I) يمثل **الإنفاق الاستثماري**، وهو كل ما ينفقه قطاع الإنتاج (الخاص والعام) في شراء السلع الاستثمارية الإجمالية، مثل شراء الآلات والمعدات، إلى إنفاق القطاع العائلي على المساكن الجديدة.

(G) يمثل **الإنفاق الحكومي**، وهو كل ما ينفقه قطاع الحكومة المتمثل في المشتريات العامة للسلع والخدمات الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية والمنافع العامة، مثل الأشغال العمومية (الطرق والسكك الحديدية).

(X-M) يمثل **صافي الصادرات**، هو صافي التعامل مع العالم الخارجي والمتمثل في الميزان التجاري حيث تمثل **X** الصادرات و **M** الواردات.

3- ميزان المدفوعات:

أ- تعريف ميزان المدفوعات:

حيث عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأول، وحساب الدخل الثانوي، وحساب رأس المال، والحساب المالي، وفق النظام القيد المزدوج الذي يتركز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع قيود المدينة".[1]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن ميزان مدفوعات هو السجل المحاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم أي المتعاملين الغير مقيمين، التزامات على هذه الدولة.

يعرفه البنك الفرنسي ووزارة المالية والصناعية "كوثيقة إحصائية مقدمة وفقا لقواعد محاسبة القيد المزدوج التي تجمع وتطلب في إطار محدد جميع المعاملات الاقتصادية والمالية التي أدت إلى نقل الملكية بين المقيمين في البلد، منطقة اقتصادية وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يوضح بالتفصيل تكوين الحساب الجاري والمعاملات التي تتضمن تمويلات".[2]

---

[1] احمادي البشير، هزله سمير، **تأثير أزمة كورونا على ميزان مدفوعات الجزائري**، مذكره لنيل شهادة ماستر، كليه العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعه الوادي، 2021، ص4.

[2] حليمة بوخميلة، رقية بن عزيزة، **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2023، ص9.

ب- أهمية ميزان المدفوعات:

إن البيانات والمعلومات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن الأحوال الاقتصادية للبلد والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطي هذه المعلومات، كما أنها تحمل الأهمية القصوى لجميع المشاركين.

يمكن إبراز ذلك في الآتي:[1]

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة تحليلية جد هامة لتشريح الاتجاهات الرئيسية لاقتصاد ما، وذلك بفضل الترابط والعلاقات الموجودة بين حساباتها الرئيسية من جهة والحسابات الوطنية المتمثلة في بعض المجاميع الاقتصادية الكلية الهامة في الاقتصاد من جهة ثانية، وبالتالي فهو يساعد على اختيار السياسات الملائمة للتأثير على الاقتصاد في المجال الداخلي والخارجي.

- يظهر ميزان مدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف وتطوراته المستقبلية يؤدي تحقيق الفائض إلى التأثير الإيجابي على سعر الصرف بينما يحدث العكس عند حدوث العجز.

- يساعد السلطات الاقتصادية والسياسية في البلد باتخاذ المعلومات الضرورية حول الوضع الاقتصادي الدولي، كاتباع سياسة تقييد حركة رؤوس الأموال عند حدوث عجز في رصيده.

- يمكن السلطات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص البنك المركزي من التحكم والتنبؤ عن تطور سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.

- يسمح بتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع دول العالم فهو يبرز الأهمية النسبية للمبادرات مع بقية الدول المختلفة حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

4- التضخم:

أ- تعريف التضخم:

* التضخم هو الارتفاع الدائم والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للنقود، هذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال.[2]

---

[1] حليمة بوخميلة، رقية بن عزيزة، **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مرجع سابق، ص11.

[2] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص53.

* التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.[1]

ب- قياس التضخم

نظرا للأثار السلبية المترتبة عن التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، من بينها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو ما يسمى بمؤشر أسعار الاستهلاك. فهو الأداة أكثر شيوعا لقياس التضخم، كما يعد أيضا أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وما يترتب عليه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات. ويؤخذ مؤشر أسعار المستهلك بعين الاعتبار بشكل خاص لإعادة تقييم المعاشات التقاعدية والنفقات والحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG).

يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تكلفة أو أسعار مجموعة أو سلة من السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية معينة (كالسكن، والغذاء، والأدوية، والتعليم، وغيرها) بالمقارنة مع سنة الأساس (سنة المرجع) ويرمز لو بالرمز IPC.

يتم حسابه عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في السنة الأساس كما يلي[2] :

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{سعر سلة السلعة والخدمات}}{\text{سعر سلة سنة الأساس}} \times 100$$

$$IPC = \left[\sum QP_1 / \sum QP_0 \right] X100$$

ومن ثم يمكن حساب معدل التضخم ممثلا في النسبة المئوية للتغيير في مؤشر أسعار المستهلك (IPC) ما بين فترتين زمنيتين:

[1] قتال عبد العزيز، **أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة-، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 08، سنة 2017، ص179.

[2] بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص58.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{(\text{مؤشر أسعار المستهلك } n - \text{مؤشر أسعار المستهلك } n-1)}{\text{مؤشر أسعار المستهلك } n-1} \times 100$$

$$\text{Taux d'inflation (\%)} = \left[(IPC_t - IPC_{t-1}) / IPC_{t-1}\right] X100$$

5- البطالة:

أ- تعريف البطالة:

❖ حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر "يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة؛
- لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي يجاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- يكون على استعداد تام للعمل ومؤهل لذلك".[1]

❖ وطبقا للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعملBIT في الملتقى الدولي الثامن عشر 18 له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل باطلا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي:[2]

- المعيار الأول "بدون عمل" : ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.
- المعيار الثاني "متاح للعمل" : لكي يوصف شخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا أو مستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بموازاة مع دراسته،

[1] بوقجان وسام، واضح فواز، **دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا 19- COVID على معدلات البطالة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد02، 2021، ص 202.

[2] سليم عقون، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**، مذكره تخرج لنيل شهادة ماجيستير، علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص 3،4.

على سبيل المثال، كذلك الأفراد غير قادرين على العمل بسبب المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية...الخ)، لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

– المعيار الثالث " يبحث عن عمل": ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء.

ب– قياس البطالة:

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في كل بلد إلى إبقاء هذا المعدل منخفض قدر الإمكان، إحصائيات البطالة الرسمية تستند إلى أخذ عينة عشوائية من السكان، ثم القيام بتحليل تاريخ العمل لأفراد العينة، تقسم الإحصائيات السكان القادرين على العمل إلى 03 مجموعات:[1]

المجموعة الاولى العاملين employe: الممثلون أفراد الممارسون لأي عمل مقابل أجر.

المجموعة الثانية العاطلين unemployed: تشمل كل الأفراد العاطلين عن العمل، والذين يرغبون في العمل ولا يجدونه.

المجموعة الثالثة الخارجون من قوة العمل out of the labor force وتشمل الأفراد غير الراغبين، وغير القادرين في البحث عن العمل (ربات البيوت، المعاقين غير القادرين عن العمل، المتقاعدين).

وعليه نسبة البطالة هي عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل ويمكن صياغتها كالتالي:

$$\text{معدل البطالة} = \text{عدد البطالين} / \text{قوة العمل} \times 100$$

بحيث $\text{قوة العمل} = \text{عدد العاملين} + \text{عدد العاطلين}$

وهو معدل يصعب تحديده بدقة حيث تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري، قروي) وكذا حسب المستوى الدراسي، هذا الاختلاف في القياس للأسباب التالية:

* عدم توافر بيانات سليمة يستدل بها على حجم البطالة.

[1] بكاوي نجاة، ناني مبروكة، **أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليليه قياسية للفترة 2003– 2017**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر،2018–2019، ص7.

* يسمى بالاقتصاد الخفي، المتواجد في الدول النامية لا يدخل في الإحصاءات الرسمية.

* عدم وجود إحصاءات دقيقة في القطاع الحضري في الدول النامية، ويضم المشروعات الصغيرة ومقاهي والحرفيين إلى غير ذلك، بالرغم من زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

أولا: تعريف الأمن الغذائي

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين واضعيها، ورغم أن التفكير في مسألة الأمن الغذائي تعود إلى بداية الوجود البشري وحرص الأفراد على ضمان قوتهم اليومي، إلا أن التأصيل لهذا المصطلح يعود إلى بداية السبعينيات أين كان العالم يعاني من فجوة غذائية هائلة، أدت إلى زيادة مستويات الجوع رغم اللجوء إلى الاستيراد الراسخ للمشتريات الغذائية، خاصة في الدول النامية آنذاك (العالم الثالث).

1- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) للأمن الغذائي:

حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوما للأمن الغذائي، يتمثل في: " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المادية.[1] "

من خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن الغذائي، لا يخرج كونه القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسلع لتلبية الاحتياجات الغذائية، من أجل توفير حياة نشطة وصحية، في أي فترة من الزمن، بل يتعداه إلى العناصر المتصلة بالكم والنوعية.

2- تعريف البنك الدولي (BIRD) للأمن الغذائي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية

[1] خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات** –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.2018، 15.

والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتدني الإنتاج العامي وظروف السوق الدولية".[1]

يستند تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي على الأسس التالية:

الأمن الغذائي مرتبط بالحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي للقيام بنشاطهم اليومي في الحياة، ويحافظ على مجتمعهم؛

الأمن الغذائي مرتبط بتطبيق الأساس السابق (الأول) على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية؛

الأساس الزمنى الذي يرتبط بحصول الأفراد على الغذاء الكافي في كافة الأوقات، وخاصة في وقت الأزمات، وكذلك في مرحلة الاختلال في الأسواق التجارية الدولية وتجارة السلع الغذائية.

3- تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر للأمن الغذائي:

حاولت الجزائر منذ استقلالها أن تفرد جانبا من اهتماماتها الاقتصادية نحو تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري، وقد اقترن هذا المسعى بجهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعبر مخططاتها الدورية، حاولت إبراز مفهوم لهذا الأمن المنشود، حيث يهدف المخطط الوطني للتنسيقية الفلاحية إلى تحسين المستوى الأمن الغذائي بغرض تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة ".[2]

تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية اعتمادا على هذا الطرح إلى أن تجعل المواطنين قادرين على اقتناء المواد الغذائية، وبحسب الشروط المحددة قانونيا، وزيادة الإنتاج الوطني المحلي من مختلف المنتوجات الزراعية والفلاحية بجودة ونوعية حسنة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية التي تعود بالفائدة على تحسين وترقية المنتوجات الغذائية.

---

[1] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص10.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجزائر، (2000)، 72-71

4-تعريف منظمة الأغذية الزراعية (FAO) للأمن الغذائي:

جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن الأمن الغذائي:

"حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم من الأنماط الغذائية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موقورة النشاط والصحة".[1]

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، هي :

توافر الأغذية، والإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية، واستقرار الأغذية على مر الزمن، ويتطور مفهوم الأمن الغذائي ليعترف بالأهمية المحورية التي تتسم بها صفة الفاعل والاستدامة.

إن الموضوع الأمن الغذائي وتحديد المفاهيم الضابطة له، لم يكن حكرا على المؤسسات والهيئات الدولية والوطنية فقط، وانما كان أيضا مجالا لبحث عدد من المختصين، بما في ذلك من هم في تخصص العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

5- يحدد "باري بوزان Barry Buzan مفهوم الأمن الغذائي:

"باعتباره العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".[2]

يحمل "بوزان" الدولة والمجتمع معا مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتوجب أن تكون لها القدرة الكاملة من أجل ذلك، وهذا بهدف الحفاظ على الأمن الشامل للمجتمع والدولة، وخاصة في ضل تحولات النظام الدولي والتغيرات التي تحول دون تحقيق الاستقرار والأمن في كل المجالات والقطاعات.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2002، 202.

[2] علي حسني، **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة** " مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية (2016)، 18.

ثانيا: مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، والتي تشكل بعضها عناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، أو أنها تشكل عناصر تدل على غياب الأمن الغذائي ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

1- المفاهيم التي تدل على تحقيق الأمن الغذائي:

أ- الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام هو توفير الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان بطريقة لا تتضرر فيها الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على النظم البيئية التي تمكنها من توفير الغذاء للأجيال القادمة ويتحقق الأمن الغذائي المستدام بتوفير الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وصحية لجميع الناس في كل الأوقات. كما أنه يشجع على الإنتاج المحلي ويعمل على تطوير ممارسة الزراعية المستدامة.[1]

يتعزز المفهوم الأمن الغذائي المستدام بتحديد أسس تحقيقه في مؤتمر قمة الغذاء العالمي بروما في 1996 ضمن 7 محاور أساسية:[2]

- وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة تستهدف إيجاد أفضل ظروف لتخفيض مستويات الفقر واحلال السلام الدائم.

- السياسة تهدف إلى تخفيض مستويات الفقر والقضاء على انعدام المساواة وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة للحصول على أغذية كافية وصحية.

- تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والريفية في كل من المناطق، واتباع سياسة وممارسات مستدامة.

- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلة التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي وعادل.

- السعي إلى التقليل من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وتبني سياسة مواجهتها.

---

[1] طرطار سماح، سليمي كنزة، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010- 2020**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2022-2023، ص16-17.

[2] ذهبية لطرش، **واقع الزراعات الصناعية الغذائية في الجزائر ومدي مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد15، 2015، ص200-201.

– تسجيل تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام الخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظام الغذائي والزراعي، والتنمية الريفية في كل المناطق.

– تنفيذ خطة عمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ب– الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي بقدرة الدولة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والمؤهلات الذاتية في إنتاج كل احتياجاتها الغذائية محليا دون اللجوء إلى الاستيراد. ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي من خلال قياس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي (سواء تم إنتاجه محليا أو عن طريق استيراده) كما هو موضح في المعادلة التالية:[1]

درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك)x 100. وبعد حساب هذه النسبة نجد حجم الاكتفاء الذاتي فعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، أي أن حجم الإنتاج المحلي متساوي مع المتاح للاستهلاك.

ويتضح مما سبق أن الاكتفاء الذاتي ليس بمقدرة ومصلحة كل البلدان، إلا أن معظمها يطمح إلى تحقيقه خاصة من السلع الغذائية الأساسية، حتى تبقى بعيدة عن أخطار تقلبات الإنتاج (أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية) وفي الدول الأخرى، وتقلبات أسعارها في السوق الدولية وبالتالي وجودها في استقلالية إلى حد ما، والواقع يعطينا أمثلة كثيرة عن محاولة الكثير من الدول بذل جهد كبير في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المملكة العربية السعودية ونهجها في توسيع زراعة القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه، بالرغم من تكلفة إنتاجه المرتفعة وسهولة استيراده بأسعار أقل من تكلفة إنتاجه، إلا أن سعي هذه البلدان لتحقيق الاكتفاء الذاتي ينطلق من قناعتها أنه لا يمكن تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي، بدون تخفيض حجم التبعية للخارج خاصة ما يتعلق بالغذاء، ابتعادا عن مخاطر تقلبات أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، وما ينجر عنها من انكشاف غذائي في هذه البلدان وعدم استقرار اجتماعي، يؤثر على المسار التنموي المنتهج في هذه البلدان وطموحها

[1] شوقي حفياني، **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي–دراسة مقارنة الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتورا الطور الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2022–2023، ص42.

في الخروج من دائرة التخلف، والذي يبدأ بتنمية القطاع الزراعي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية.[1]

ج- أمان الغذاء:

لقد ذكرت منظمة الصحة العالمية تعريف للأمانة الغذاء على أنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية الإنتاج، التصنيع، تخزين، توزيع، واعداد الأغذية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمن، موثوقا، صحيا، وملائما للاستهلاك الأدمي" ولعل من أبرز الأمور التي زادت من الاهتمام والتعمق في دراسة أمان الغذاء ما يشهده العالم من أمراض وأوبئة تظهر من حين لأخر لعل أبرزها مرض جنون البقر الذي انتشر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في بريطانيا، وكذلك ظهور مرض إنفلونزا الطيور والخنازير في مطلع القرن الحالي، أدي بالدول إلى إعادة النظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة والعودة من جديد إلى كل غذاء طبيعي قدر الإمكان.[2]

2- المفاهيم التي تدل على عدم تحقيق الأمن الغذائي:

أ- الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقة الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة.[3]

تقاس الفجوة الغذائية في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها، ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.

---

[1] كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص9.

[2] كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مرجع سابق، ص11.

[3] حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007، ص270 .

– زياده ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

يتم تحديد فجوة الأمن الغذائي عن طريق الفجوة الفعلية والمعيارية:[1]

– مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي وهو الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية، فإذا كانت الواردات أكثر من الصادرات (النتيجة سالبة) فهنا تكون الفجوة وهذا المؤشر يعتمد على تبادل تجاري غذائي من الجانبين (الاستيراد والتصدير)؛

– مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء مقارنة بالواردات الغذائية وهو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية؛

هنا النتيجة السالبة عكس المعيارية تدل على عدم وجود فجوة غذائية لأن الموارد المالية الذاتية قامت لتغطية النقص لتمويل الموارد الغذائية.

ب– نقص وسوء التغذية:[2]

نقص التغذية هو استهلاك الغذاء أقل من الحد الضروري لسد حاجة الجسم من الطاقة، يؤدي هذا إلى تعطيل الوظيفة الجسدية لشخص مما يجعله غير قادر على التحمل مثل النمو، التعليم، العمل الجسدي ومقاومة الأمراض...الخ.

بينما سوء التغذية هو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل الأملاح والفيتامينات والبروتينات والدهون...الخ، الذي يؤدي الى تدهور صحة الإنسان، ينتج عنه الإصابة بأمراض الإعاقة والتخلف في النمو العام للجسم والعقل وأمراض عدة أخرى كضعف الرؤية الذي يعاني منه ملايين البشر حاليا، وما أكده الخبراء والباحثين على ضرورة معرفة الخواص الغذائية (للطعام والشراب) التزايد المستمر لعدد الجائعين في العالم ما يقارب 800 مليون نسمة.

[1] كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مرجع سابق، ص10.

[2] كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مرجع سابق، ص10.

ثالثا: أبعاد الأمن الغذائي

لا يتحقق الأمن الغذائي إلا إذا توفرت الأركان السالفة الذكر، والتي استخدمتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي توفر الأغذية، الإمكانية المادية والاقتصادية للوصول إلى الغذاء، والاستخدام إضافة إلى استقرار هذه الأبعاد عبر الزمن.

1- بعد التوافر:

يعتبر التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء للأفراد[1].

ويتم قياس مستويات توافر الغذاء عن طريق عده أساليب، كمقاربة الفقر التشاركية، تحليل المكونات الرئيسية، إضافة إلى مقاربة أدوات القياس الاقتصادي والمكاني، أما قياس التوافر في العائلة فيتم بطريقة المنصة الصغيرة التي وضعها كل من Elbers et AL سنة 2001، وهي أداة إحصائية تجمع بين بيانات المسح والتعداد لتقرير رفاهية الأسر في وحدات جغرافية معينة، وبعد تقدير النموذج والمعلومات واستخراج النتائج يتم وضع خرائط لمستويات مختلفة من الأمن الغذائي أو عدمه.[2]

2- بعد الوصول إلى الغذاء:

ويعتمد على ركيزتين هما الوصول المادي والوصول الاقتصادي، يتحقق الوصول المادي من خلال مدى توفر البنى التحتية للنقل ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرق والسكك الحديدية ومرافق تخزين الأغذية وغيرها، بينما الوصول الاقتصادي فيعتمد على سياسات الدخل المتاح والنفقات وأسعار الأغذية والأسواق وتوفير الدعم الاجتماعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.[3]

ويقاس وصول الغذاء للعائلة بمقدار السعرات الحرارية التي يتحصل عليها كل فرد من العائلة، مما يمكن من المقارنة بين أفراد العائلة الواحدة أو بين عدة أسر، ويتم جمع المعلومات عن طريق الاستقصاء

---

[1] العسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، **تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 12، 2020، ص164.

[2] رشام كهينه، **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد-19**-، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 5، العدد1، 2021، ص59.

[3] نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص59.

وتقييم درجة الوصول إلى الغذاء خلال مدة معينة بتقدير كمية الغذاء المستهلك ومكوناته ونسبة توافر المغذيات فيه[1].

3- بعد استخدام الغذاء:

يرتبط بالاستخدام البيولوجي المناسب للأغذية، الشيء الذي يتطلب نظام غذائي يوفر الطاقة الكافية والموارد الغذائية الأساسية، مما يستلزم تقنيات تخزين ومعالجة للأغذية على مستوى الأسرة، كما تتحكم عدة عوامل في درجة انتفاع الأفراد من الغذاء كطريقة إعداده، جودته، نوعيته، وسلامته والحالة الصحية للأفراد. يمكن قياس استخدام الغذاء من خلال تقييم بيانات تناول الطعام، بمقارنته مع الحد الأدنى الموصي به دوليا من الطاقة، وهناك مصطلحان ضروريان وهما: الاحتياجات التغذوية وهو يعبر عن المستوى الأدنى الموجود من المغذيات في الغذاء والذي يكون كافيا للحفاظ على صحة الأفراد تحكمها عدة اعتبارات مثل العمر، الجنس، النشاط البدني والحد الموصي به من المغذيات والتي يجب أن تكون عالية بما يكفي من أجل تلبية الاحتياجات لكل الأفراد الذين يكونون في مجموعة متماثلة[2].

4- بعد الاستقرار:

إذا تحققت أبعاد التوافر الأغذية وامكانية الحصول عليها واستخدامها بصورة كافية فإن الاستقرار هو شرط أساسي، يكون بموجبه النظام بكامله مستقرا ويكفل للأسرة معيشتها وأمنها الغذائي في جميع الأوقات[3]. ولكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات" أزمات اقتصادية أو مناخية" أو الأحداث الدورية كإنعدام الأمن الغذائي الموسمي[4].

---

[1] رشام كهينة، **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد-19-**، مرجع سابق، ص60.

[2] رشام كهينة، **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد-19-**، مرجع سابق، ص60.

[3] سفيان كعرد، الأمن الغذائي: **إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر**، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد 2، 2022، ص59.

[4] نبيله بن عائشة، **نظام الأمن الغذائي وتحدياته لجائحة فيروس كورونا، مجلة الدراسات القانونية**، جامعة المدية، المجلد 7، العدد1، 2021، ص109.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تعدد الدراسات التي تتمحور حول تداعيات جائحة كورونا والآثار التي خلفتها سواءا على الاقتصاد أو الأمن الغذائي والمتعلقة بدراستنا والتي ساعدتنا في فهم بعض الأمور.

وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث الذي يتخلله ثلاث مطالب تحدثنا في المطلب الأول عن مجموعة من الدراسات العربية والمطلب الثاني كان عن الدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث الذي حاولنا من خلاله إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1- دراسة نصر الدين توات بعنوان **أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، الصادرة بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01، الصادرة عن جامعة عمار ثليجي -الأغواط- الجزائر، 02 مارس 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية خلال النصف الأول من عام 2020. توصلت هذه الدراسة إلى أن الجائحة أدت إلى أثار سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول العربية من أهمها ما يلي:

- ستشهد المنطقة العربية انكماشا اقتصاديا قدره 4،2% في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، في حين سيشهد عام 2021 تعافي النمو الاقتصادي بواقع 2.3% حسب صندوق النقد الدولي؛

- سيؤدي غلق أماكن العمل حسب منظمة العمل الدولية إلى انخفاض ساعات العمل في المنطقة العربية بنسبة 10.3% ما يعادل أزيد من 6 ملايين وظيفة بدوام كامل في 2020، كما سيقع 8.3 ملايين شخص إضافي في براثين الفقر حسب الإسكوا(ESCWA) ؛

- قامت الدول العربية بتقديم حزم تحفيزية وتسهيلات مصرفية لمواجهة تداعيات فيروس كوفيد-19، كما قامت بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض معدلات الفائدة، ونسب الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة.

2- دراسة حمود حيمر، تحت عنوان **تداعيات جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر دروس وعبر**، الصادرة عن مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، والصادرة عن المركز الجامعي عبد اللطيف بوالصوف، ميلة، الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على المؤشرات

الاقتصادية الكلية للجزائر على ضوء تداعيات جائحة كوفيد-19، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

- تراجع مستوى النشاط الاقتصادي الجزائري خلال فترة جائحة كوفيد-19؛

- انخفاض معدل الإنتاج على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة الاستراتيجية منها على غرار قطاع الطاقة والمناجم؛

- تأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في نشاطها على الواردات بدرجة أكبر، كقطاع الصناعة الكيماوية مقارنة بتلك التي تعتمد على الموارد المحلية، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية؛

- ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة كوفيد-19 حيث بلغ معدل النمو 1.02%؛

- تراجع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع خلال فترة الجائحة، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة حيث بلغ معدل التضخم 3.86%؛

- ارتفاع معدل البطالة خلال فترة الجائحة حيث وصل إلى 11.5%، بسبب تراجع مستوى النشاط الاقتصادي؛

- انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الجائحة بسبب إنتهاج الحكومة لسياسة تخفيض الواردات، وكذلك إجراء الحجر الصحي على المستوى العالمي؛

- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية بمعدل 10.2% خلال فترة الجائحة، بسبب تراجع حجم الطلب العالمي على المحروقات والتي تمثل أهم الموارد المصدرة.

3- دراسة سيداعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، تحت عنوان **تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي- مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي**-، الصادرة بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، السنة 2020، الصادر عن المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على العالم وكيف هي انعكاساتها على الوطن العربي خاصة، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي كانت مختلفة عن آثار الأزمات السابقة التي مر بها الاقتصاد العالمي، ذلك أن هذا الفيروس ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين هذه الدول المتأثرة بالوباء تساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، و65% من الناتج الصناعي، 41% من إجمالي الصادرات المصنعة بالإضافة إلى أن بعضا من هذه الدول كالصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تلعب دور أساسيا في سلاسل التوريد العالمية،

– إن الدور المتزايد للصين والدول أوروبا في أسواق السلع العالمية وخاصة سوق النفط وتأثيرها العالمي على جانبي العرض والطلب وبالتالي فإن انتكاس هذه الاقتصادات بفعل جائحة كورونا سيلقي بظلاله على جانبي العرض والطلب في الدول العربية ذلك أن الدول العربية، متصلة بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة والنفط يعتبر المكون الرئيسي للصادرات في العديد من الدول العربية،

– للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد، سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسعية في شكل منح وقروض، وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي، والتوسع في الإعفاءات الضريبية، وتخفيض أسعار الفائدة، ورغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومات العربية أن تحترز من تداعيات ذلك على موازنتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

4– دراسة رشام كهينة تحت عنوان **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد–19**–، الصادرة في مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلد 05، العدد 01، سنة 2021، والصادرة عن جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وكيف يمكن تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد–19، حيث توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

– يعاني الوطن العربي من إنتاجية منخفضة في محاصيل الحبوب وهي من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغت 1.6 طن/هكتار مقارنة مع 3.7 طن/ هكتار على المستوى العالمي بسبب الفجوة التقنية؛

– تراجع إنتاج الحبوب في المنطقة العربية في 2017 و2018، بسبب التغيرات المناخية المتمثلة في انخفاض سقوط الأمطار التي تسببت في انخفاض إنتاج السودان بنسبة 18.28%؛

– تراجعت قيمة الفجوة الغذائية من بداية فترة الدراسة إلى نهايتها نوعا ما؛

– كانت هناك آثار متباينة لأزمة فيروس كوفيد–19 على الأمن الغذائي في الوطن العربي بسبب عدم قدرة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة نظرا لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول على المستوى العالمي وتقييد حركة العمالة مما كان له أثر في نقص المساحات المزروعة والإنتاج بالتبعية واستنزاف المخزون دون تعويض؛

– تبنت الدول العربية عدة إجراءات لمواجهة فيروس كورونا كوفيد–19، فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي وتجاوز الجائحة، وكذا آفاق الغذاء في الوطن العربي مستقبلا.

5- دراسة حليمة بوخميلة ورقية بن عزيز تحت عنوان **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مذكرة مقدمة استكمالا لشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2022-2023، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر فيروس كورونا ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2015-2021، لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للازمة أثر على التجارة الدولية حيث أدت إلى انخفاض حجم نموها من 0.9% سنة 2019 إلى -8،2% سنة 2020؛

- للازمة أثر على التضخم العالمي حيث انخفض من 3.6% سنة 2019 إلى 3.2% سنة 2020؛

- تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا والاهتزازات التي شهدتها على مستوى صادرات المحروقات باعتبار النفط مصدر الدخل الوحيد للبلاد؛

- أدت الأزمة إلى انخفاض حجم الاحتياطات من -16.93 مليار دولار سنة 2019 إلى -16.37 مليار دولار سنة 2020؛

- انخفاض حجم الدين الخارجي من 3،832 مليار دولار سنة 2019 الى 3.470 مليار دولار سنة 2020.

6- عواطف مومن وكريمة عباسي بعنوان **تحديات الأمن الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط-أزمة كورونا نموذجا**- الصادرة بالمجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 03، بتاريخ جويلية 2023، بجامعة باتنة 01، الجزائر، هدفت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي حول مدى تحديات الأمن الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط خلال أزمة كورونا وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس وفي كل الأوقات الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الأغذية الكافية والسليمة؛

- أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وهذا من خلال المقارنة بين الوضع الغذائي قبل وخلال فترة كورونا، أين تم تسجيل تراجع كبير في معدلات الغذاء لدى سكان المنطقة؛

- ضرورة التعاون الدولي لمجابهة آثار فيروس كورونا على جميع القطاعات خاصة القطاع الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط.

7- دراسة حيدر عنتر خلف حسين تحت عنوان **الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأثار الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد العالمي والعراق بشكل خاص خلال تفشي جائحة كورونا في عام 2020 - 2021 مع بيان أهم الإجراءات التي اتخذتها دول العالم للحد من تفشي الفيروس من أجل تقليل حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي والعراقي خاصة، ووضع خطط وحلول واقعية من أجل إنعاش الوضع الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- جائحة كورونا كشفت عن ضعف البنى التحتية في القطاع الصحي العالمي وعدم توفر المستلزمات الضرورية لمعالجة المصابين بالفيروس وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع حالة الوفاة؛

- انخفاض الطلب على النفط ومصادر الطاقة في عام 2020 نتيجة الإجراءات الاحترازية المفروضة من قبل الحكومات، فضلا عن تعطل قطاعات الإنتاج وتعطل سلاسل التوريد العالمية؛

- إن من أهم الآثار الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا في معظم الدول العالم وحتى العراق هو تزايد العجز وارتفاع نسبة المديونية وحصول الانكماش اقتصادي وانخفاض معدل الناتج المحلي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي والمحلي؛

- جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي في معظم القطاعات الإنتاجية العالمية، ما عدا قطاع الاتصالات والأنترنت، والمستلزمات الطبية التي زاد الطلب عليها بسبب الحاجة الكبيرة لها وقت أزمة جائحة كورونا؛

- إن الاقتصاد العراقي اعتمد ولا يزال على إنتاج النفط من دون تنويع مصادر دخله، وأن عدم توفر صناديق سيادية في العراق أدت إلى تفاقم الأزمة المالية، نتيجة تزايد النفقات بشكل عام وخاصة على القطاع الصحي من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا حيث يتم اللجوء لهذه الصناديق وقت الأزمات التي تصيب الاقتصاد؛

- أما على المستوى التعليمي لا تتوفر الإمكانيات والمؤهلات والدورات التدريبية في كيفية إيصال المعلومات العلمية للطالب عن بعد والتعامل مع الطلبة الذي يعد الخيار الأنسب عند وجود حظر التجول.

8- دراسة شليغم إلياس وريشان لقمان، تحت عنوان **تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي في الدول العربية**، مذكرة تخرج النيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر، سنة 2021-2022، تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي وهو كيف أثرت جائحة كورونا على أداء اقتصاديات الدول العربية حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

– تتميز أغلب الدول العربية بضعف قطاعها الصحي والتعليم كما أنها تشهد معدلات نمو الديموغرافي مرتفعة وهو ما جعلها تتأثر بجائحة كورونا؛

– لقد كان لجائحة كورونا والإجراءات المتخذة للحد من انتشارها الأثر السلبي الكبير على أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية لمعظم الدول العربية؛

– حدوث عجز في الميزان التجاري للدول العربية خلال هذه الجائحة نتيجة انكماش الطلب العالمي على المحروقات والذي أدى إلى تراجع أسعارها؛

– التراجع الحاد في أداء اقتصاديات الدول العربية بسبب احتياطات الإغلاق وتوقف حركة التجارة الخارجية وغلق المطارات؛

– ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية من خلال الأوضاع الداخلية التي تشهدها هذه الدول في فترة كورونا؛

– يعتبر قطاع النقل الجوي والخدمات الفندقية أكثر القطاعات تضرر بهذه الأزمة وذلك بسبب قرارات إغلاق المطارات وتوقف الرحلات السياحية.

9– دراسة بوقجان وسام، واضح فواز، تحت عنوان **دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا COVID-19 على معدلات البطالة في الجزائر**، الصادرة عن مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 08 العدد 02، 2021، الصادرة عن جامعة أم البواقي، الجزائر، حيث هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية وهي كيف أثرت إجراءات الحجر الصحي الخاص بجائحة كورونا على معدلات البطالة في الجزائر؟ وما هي أساليب التكيف معها، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من شدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.7%، بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء؛

– لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة للحفاظ على مناصب العمل تجنبا لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل بداية بتفعيل آلية ما يسمى العمل عن بعد، نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر، العمل بالتوقيت الجزئي؛

– تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحة إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات كقنوات اضطراب العرض، اضطراب التمويل وغيرها.

10- دراسة أحمادي البشير، هزلة سمير، تحت عنوان **تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية سنة 2020-2021، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، هدفت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي، ما مدى تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- تراجع رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال أزمة كورونا بنسبة 57% وهذا بسبب الأزمة؛

- تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الأخيرة، باعتبار أنه مصدر الدخل الوحيد للبلاد؛

- أدى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي، وأضعف الطلب وعزل الدولة ووضعها تحت الحجر الصحي، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة وهذا مما أدى إلى تدني ميزان المدفوعات؛

- أدت الضغوط تقييد التجارة الدولية لاختناقات إنتاجية واستهلاكية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، فإنتاجيا ستتأثر الصناعة المحلية بانخفاض توريدات السلع الوسيطة والإنتاجية وقطع الغيار، وستتوقف معها برامج الصيانة وصناعات التجميع الغالبة على الصناعة التحويلية الجزائرية، فينعكس جميعه على تدهور القدرة الإنتاجية بشكل قد يعيق مشكلات عرض السلع المحلية، الذي سينخفض ابتداء من خلال رافد العنصر الاستهلاكي من الواردات التي ستقل بسبب تقييد التجارة الدولية، ما سيؤدي جميعه لرفع الأسعار، توليد قدرة من البطالة بسبب ركود القوى الإنتاجية؛

- ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة انتشار جائحة كورونا، انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللا في استقرار السلع والخدمات، وتباطؤ عام في النشاط الإنتاجي مع انخفاض مستويات الدخل الوطني؛

- شملت الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية تقديم الدعم المالي من أجل مجابهة آثار جائحة كورونا، وثم تعزيز ذلك من خلال خفض أسعار الفائدة التي أعلن عنها بنك الجزائر، إضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص.

11- دراسة شباب زينب وطالبي الميسوم تحت عنوان **تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على التضخم في الجزائر**، الصادرة عن مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022، الصادرة عن جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل حول ما مدى تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على التضخم في الجزائر وذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي

الإحصائي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9 وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- على إثر هذا الحدث عرف الاقتصاد الجزائري أزمة خاصة بعد التراجع العالمي للطلب على المحروقات؛
- هذه الجائحة أثرت على الأنشطة الاقتصادية الغير النفطية أيضا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية كالحجر المنزلي وتجميد النقل البري والبحري؛
- اعتمدت الدراسة على متغير عدد حالات كوفيد-19 في تفسير تحركات معدلات التضخم، وتوصلت إلى نتيجة أن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في متغير عدد حالات كوفيد-19 في الجزائر تؤثر بشكل عكسي ودائم على معدل التضخم، مبينة نتائج تحليل التباين أنه في الفترة الأولى حدوث صدمة في عدد حالات كوفيد-19 تساهم بنسبة قدرها حوالي 84% في تقلبات معدل التضخم في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة:

- Rachid Baldwin, & Beatrice Weder Di Mauro (2020) «**Economics in the Time of COVID-19** », c-books, www.cepr.org, ISBN :978-1-912178-28-12.

- بينت هذه الدراسة أن أزمة كوفيد-19 أدت إلى انخفاض 1.1% في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الرابع من سنة 2019 - 2020 مقارنة بالربع نفسه من سنة 2018 - 2019؛
- بدون حزمة استجابة الحكومة المصرية لحالة الطوارئ كوفيد-19، قد يكون الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في الربع الرابع بنسبة 8.7% مع مراعاة عمر حزمة الاستجابة للطوارئ؛
- تم تقدير معدل نمو سنوي قدره 3.8% لسنة 2019 2020 وبدون حزمة الاستجابة للطوارئ قد يكون النمو السنوي لسنة 2019 - 2020 منخفضا بنسبة 1.9%؛
- يعتبر قطاع الخدمات الأكثر تضررا حيث انخفض بنسبة 10.9% ويليه قطاع الصناعة بنسبة 8.3% ومع ذلك تعتبر هذه الخسائر أقل من تلك المتوقعة في البلدان المماثلة، لا سيما تلك التي لجأت إلى فترات طويلة من الإغلاق الكامل؛
- إن الأسر ذات الدخل المرتفع تواجه أكبر الخسائر في الدخل وكذلك ما ستشهده أيضا الأسر ذات الدخل المنخفض؛
- من المرجح أن يكون مستوى الحماية الاجتماعية المطلوب للتعويض الكامل عن خسائر الدخل للأسر الفقيرة أمرا باهظ لا سيما في ظل انخفاض الإيرادات من النشاط الاقتصادي المنخفض؛

– إن الاستمرار في الانفتاح التدريجي للاقتصاد مرة أخرى سيكون أمرا بالغ الأهمية، لتجنب فقدان الوظائف بشكل دائم وزيادة معدلات الفقر للعام المقبل، وقد توفر عملية إعادة فتح الاقتصاد أيضا فرصا لتعزيز التحول الاقتصادي المستدام الذي يحركه القطاع الخاص.

2- دراسة:

مولوج كمال، بوعرار أحمد شمس الدين، فشيت حميد، بعنوان

THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON FOOD SECURITY

الصادرة بمجلة Les cahier du CREAD، مجلد 36، العدد 03، سنة 2020، عن جامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي، ما هو تأثير كوفيد-19 على أمن الغذاء في العالم، استنتجت الدراسة أن انتشار جائحة كوفيد-19 قد أحدث عدة آثار سلبية مهددة، مباشرة وغير مباشرة للأمن الغذائي.

– أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على البلدان التي تساهم الزراعة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، مثل بعض الدول الأفريقية (سيراليون، تشاد، النيجر ومالي)، وبعض الدول في جنوب شرق آسيا، بسبب تعليق الأنشطة الزراعية وتقييد التجارة في السلع الزراعية والعمالة الزراعية.

– أثر كوفيد-19 بشكل أساسي على البلدان المعتمدة على استيراد الغذاء بشكل عام، والبلدان التي تستورد الغذاء من الدول الأوروبية بشكل خاص، بسبب التدابير الاحترازية التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية التي علقت جميع أنواع تصدير الغذاء للتحضير لأي سيناريو قد يهدد أمنها الغذائي إذا استمرت الجائحة لفترة أطول، مما قد يضع في نهاية المطاف أمن الغذاء في البلدان المستوردة في خطر جدي.

– أثرت جائحة كوفيد-19 على مبيعات المنتجات الزراعية، حيث أدت تدابير الإغلاق التي شملت المشترين الرئيسيين لهذه السلع مثل المطاعم والفنادق والمدارس ومراكز التسوق الكبرى إلى إتلاف منتجات زراعية قابلة للتلف (مثل بعض أنواع الخضروات والفواكه)، نتيجة لتقييد الحركة، مما تسبب في خسائر كبيرة لمنتجي هذه السلع.

– أثرت جائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمداد بالغذاء، حيث تعطيل حركة الأشخاص والنقل واغلاق بعض المتاجر أثر بشكل كبير على سلسلة الإمداد (النقل والتخزين والتوزيع)، مما أدى إلى نقص في الغذاء في العديد من المناطق النائية.

– أثرت جائحة كوفيد-19 على دخل الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لتعليق بعض الأنشطة الزراعية بسبب تدابير الحجر الصحي والقيود المفروضة، وبالتالي انخفضت القدرة الشرائية لملايين المزارعين الصغار وعمال الحقول.

- أثرت جائحة كوفيد-19 على قدرات المساعدة الدولية للغذاء. في غضون أسابيع قليلة، كشفت الجائحة عن هشاشة النظام الغذائي، حتى في الدول المتقدمة. حيث ارتكزت معظم الدول على توفير المساعدات المادية والغذائية حصريا لمواطنيها. وبالتالي، كانت المساعدة الغذائية الدولية غير كافية بشكل كبير للناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما في اليمن وسوريا وفلسطين. على الجانب الآخر، لم يكن هناك تأثير كبير لكوفيد-19 على الزراعة وأمن الغذاء في معظم الدول المتقدمة، خاصة الدول المتقدمة في مجال الزراعة (مثل كندا والولايات المتحدة)، باستثناء الآثار السلبية التي أثرت على جميع بلدان العالم، مثل الاضطرابات في سلسلة الإمداد وارتفاع طفيف في أسعار بعض سلع الغذاء. يجب اتخاذ تدابير فورية لضمان بقاء سلاسل الإمداد سواء على الصعيدين المحلي والعالمي، على الرغم من أن اضطرابات سلسلة الإمداد الغذائي قليلة حتى الآن، إلا أنه بالفعل تم الشعور بالصعوبات من حيث اللوجستيات. يجب أن يتداول الغذاء بين الدول بحرية وفقا للمعايير القائمة لسلامة الغذاء.

3- دراسة قمبور عبد الرؤوف، رقي نذير، تحت عنوان **أثر فيروس كورونا (كوفيد- 19) على الاقتصاد العالمي -دراسة حالة الجزائر-**

The impact of coronavirus (Covid-19) on world's economy -Algeria study case-

الصادرة بمجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 14، العدد 03، سنة 2020، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، هدفت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي، حول كيف يؤثر فيروس كورونا كوفيد-19 على اقتصاد العالم بشكل عام، وعلى الجزائر بشكل خاص.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- يعتبر فيروس كورونا كوفيد-19 هو أحد أخطر الفيروسات وأسرعها انتشارا في العالم؛
- أثر فيروس كورونا كوفيد-19 على اقتصاد العالم بتأثيرات سلبية جدا في معظم المجالات؛
- اتخذت الجزائر عدة تدابير لمواجهة الجائحة، لكن نظرا لأن اقتصادها مبني بشكل قوي على إنتاج النفط، فإنها ستواجه أزمة مالية أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

4- دراسة سالي محمد فريد، تحت عنوان

Repercussions of COVID-19 Pandemic and its Impact on Economies of the Arab Countries

تداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر كوفيد-19 على الدول العربية باستخدام نموذج Bayesian Vector Auto-regressions PVAR ، وتحديد السياسات والآليات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها للحد من تداعيات كورونا على الدول العربية، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج:

- لقد مثل فيروس كوفيد-19 في البداية صدمة في العرض، لكنه سرعان ما تحول إلى صدمة طلب،
- وأوضحت نتائج القياس أنه يؤدى إلى انخفاض العمالة والصادرات والإنفاق الحكومي،
- وأدى إلى انخفاض الاستثمار والواردات ثم يحققوا زيادات طفيفة، ويؤدي إلى ارتفاع هائل في مؤشر أسعار المستهلك ثم ينخفض تدريجيا.
- حاجة المجتمع الدولي إلى تكثيف المساعدات المالية للعديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- ضرورة حشد القوى الإقليمية والدولية لمواجهة هذا الفيروس ومساعدة المؤسسات المالية الدولية للدول العربية.

5- دراسة Kamel MOULOUDJ, Ahmed Chemseddine BOUARAR, Hamid FECHIT بعنوان **THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON FOOD SECURITY**

الصادرة عن مجلة Les Cahiers du Cread، المجلد 36، العدد03، سنة 2020، الجزائر،

هدفت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في، ما هو تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي في العالم؟ وذلك من خلال التعرف على حالات الأمن الغذائي قبل كوفيد-19 وتحليل تأثيره على القطاع الزراعة وعلى أسعار المواد الغذائية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- إن مستوى تأثير وباء كوفيد-19 على الأمن الغذائي يختلف من بلد إلى آخر، وذلك يعتمد على حجم الإنتاج الزراعي لكل بلد، والإطار الزمني المقدر لاحتواء وباء كوفيد-19؛
- إن الجزائر تتمتع باحتياطي غذائي مريح، وباحتياطي نقدي قدره 44.2 مليار دولار، لذلك فالأثار التي سيسببها كوفيد-19 على الأمن الغذائي قد لا تظهر في الأجل القصير، إلا أنه إذا استمر الوباء لفترة طويلة من الزمن بالتزامن مع انهيار أسعار النفط، فإن الجزائر قد تعاني من أزمة غذائية حادة نتيجة لذلك؛
- إذا استمر هذا الوباء في الانتشار حتى نهاية عام 2020، واذا عجزت البشرية عن إيجاد علاج فعال، فمن المنطقي إذن أن شبح الجوع سيضرب الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم؛

– ستعاني القارة الأفريقية أكثر بكثير من أي قارة أخرى، لأن جميع البلدان الأفريقية غير قادرة على تحقيق الأمن الغذائي وذاك للاعتماد المفرط على الواردات، وتفشي الفساد السياسي، والفقر المدقع، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الأمراض، والحروب المتكررة، وضعف الإنتاجية الزراعية.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه

سنحاول في هذا المطلب إبراز اهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والمبينة في هذا الجدول.

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
– لقد كان الاختلاف الجوهري بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية جمعت بين المؤشرات الاقتصادية والأمن الغذائي أما الدراسات السابقة فكان موضوع الدراسة إما المؤشرات الاقتصادية أو الأمن الغذائي مثل دراسة نصر الدين توات، ودراسة سيد اعمر زهرة، دراسة حمود حيمر، دراسة شليغم الياس...إلخ التي كانت حول موضوع المتغيرات الاقتصادية، ودراسة رشام كهينة، ودراسة عواطف مومن التي كانت حول الأمن الغذائي – كان أيضا الاختلاف في دراسة لمختلف المؤشرات التي لها أهمية كبيرة في تحديد الأداء الاقتصادي عكس بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة كل مؤشر على حدى مثل دراسة حليمة بوخميلة، دراسة بوقجان وسام، دراسة أحمادي بشير، دراسة شايب زينب.	– تتشابه الدراسة الحالية والدراسة السابقة في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي. – تشابه أيضا في الاعتماد على التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. – تتشابه الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الفترة الزمنية أي أنها الفترة الممتدة لهذه الجائحة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن معطيات واحصائيات كمية تصرف الحالة الاقتصادية لدولة ما فترة زمنية معينة، يمكن ان نستدل عليها من خلال خمس مؤشرات، بداية من النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، و الناتج المحلي الإجمالي الذي يعرف بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وميزان المدفوعات الذي هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، والتضخم الذي هو الارتفاع الدائم والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة، ومعدل البطالة والذي يقيس معدل الأشخاص الذي في سن العمل ولم يتحصلوا على عمل.

كما يتضح أن الأمن الغذائي، لا يخرج كونه القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسلع لتلبية الاحتياجات الغذائية، من اجل توفير حياة نشطة وصحية، في أي فترة من الزمن، بل يتعداه إلى العناصر المتصلة بالكم والنوعية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

لقد تكبد العالم خسائر فادحة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالعديد من الأزمات الصحية والاقتصادية السابقة، وقد أضحت حتى حياة البشر في خطر نتيجة الانتشار السريع والمرعب لفيروس كورونا وتحوله لجائحة عالمية، ومن أجل معرفة الأثر الذي سببه الجائحة في العالم العربي، سنقوم بدراسة وتحميل أهم تداعياتها السلبية على مجموعة من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الأثار السلبية على الأمن الغذائي.

وللإلمام بالموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين إثنين خصص كل منهما إلى:

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي

المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي

يعتبر مصطلح الأمن الغذائي أحد التحديات التي تطرحها المفاهيم الأمنية الجديدة على الساحة الدولية، وذلك لما لها من تأثير مباشر على مدى استقرار الدول، وقدرتها على مواجهة الأزمات والبقاء خاصة إذا نظرنا للأزمة الحالية المتمثلة في أزمة كورونا وما خلفته هذه الأخيرة من أضرار على جميع دول العالم بما فيها الدول القوية، ومنطقة الشرق الأوسط احد المناطق التي رغم ما تملكه من مكانة جيو استراتيجية، وكذلك بما تمتلكه من مق ومات اقتصادية هامة، إلا أنها تعاني من قبل أزمة كورونا من تحديات أمنية عديدة أهمها تحدي الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي يجعلنا نواجه إشكالية تتمحور حول مدى تحديات الأمن الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط خلال أزمة كورونا؟

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي:

1- تداعيات جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي:

وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جوان 2020 سجل النمو الاقتصادي العالمي انكماش قدره (- 4.9%) في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، في حين قدر النمو الاقتصادي لعام 2021 بنسبة (5.4%)، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي انكماشا بالنسبة (-4.2%)، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط والخلل الذي أصاب قطاع السياحة، حيث شهد الطلب العالمي على النفط تراجعا خلال الربع الأول من 2020 بشكل حاد بلغ نحو 7.9 مليون (ب/ي) مقارنة مع الربع الأخير من عام 2019، يعد هذا التراجع الأول منذ عام 2009، وسجل معدل أسعار سلة خدمات أوبك خلال شهر أفريل 2020، أكبر انخفاض يؤدي هذا إلى خسائر يومية قدرها 550 مليون دولار في المنطقة العربية، حيث تكبدت الشركات في المنطقة العربية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى منتصف مارس 2020 خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها 420 مليار دولار أمريكي.[1]

[1] دراسة نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01، جامعة عمار ثليجي -الأغواط- الجزائر، 02 مارس 2021، ص88.

الجدول رقم (01): معدل النمو الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الوحدة: النسبة المئوية (%)

	2017	2018	2019	2020	2021
دول MENA	1.1	0.9	0.2-	4.2-	2.3
الجزائر	1.3	1.4	0.8	6.4-	1.9
البحرين	4.3	1.8	1.8	4.5-	2.3
جيبوتي	5.4	8.4	7.5	1.3	9.2
مصر	4.2	5.3	5.6	3.0	2.1
إيران	3.8	4.7-	8.2-	5.3-	2.1
العراق	2.5-	0.6-	4.4	9.7-	1.9
الأردن	2.1	1.9	2.0	3.5-	2.0
الكويت	4.7-	1.2	0.4	5.4-	1.1
لبنان	0.9	1.9-	5.6-	10.9-	6.3-
المغرب	4.2	3.0	2.3	4.0-	3.4
عمان	0.3	1.8	0.5	4.0-	2.0
قطر	1.6	1.5	0.3-	3.5-	3.6
السعودية	0.7-	2.4	0.3	3.8-	2.5
تونس	1.9	2.7	1.0	4.0-	4.2
الإمارات العربية المتحدة	0.5	1.7	1.7	4.5-	1.4
قطاع غزة والضفة الغربية	1.4	1.2	0.9	7.6-	5.1

المصدر: البنك الدولي، على الموقع http://www.albankaldawli.org

الجدول رقم (02): معدلات النمو الحقيقي في العالم 2017-2021

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

(2021-2017)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	**3.7**	**3.6**	**2.9**	**-3.1**	**6.1**
الدول المتقدمة	**2.5**	**2.3**	**1.7**	**-4.5**	**5.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	2.9	2.3	-3.4	5.7
منطقة اليورو	2.6	1.8	1.6	-6.4	5.3
المملكة المتحدة	2.1	1.7	1.7	-9.3	7.4
اليابان	1.7	0.6	-0.2	-4.5	1.6
كندا	3.0	2.8	1.9	-5.2	4.6
الدول المتقدمة الأخرى*	2.9	2.5	1.9	-3.9	5.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.7**	**4.6**	**3.7**	**-2.0**	**6.8**
إفريقيا جنوب الصحراء	3.0	3.3	3.1	-1.7	4.5
وسط وشرق أوروبا	4.1	3.4	2.5	-1.5	6.7
الدول النامية الأسيوية	6.6	6.4	5.3	-0.8	7.3
الصين	6.9	6.8	6.0	2.2	8.1
الهند	6.8	6.5	3.7	-6.6	8.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.8	2.0	1.7	-3.3	5.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي **	1.4	12.0	0.1	-7.0	6.8
البرازيل	1.3	1.8	1.2	-3.9	4.6
المكسيك	2.1	2.2	-0.2	-8.2	4.8

Activer Windo

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص328.

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط شهدت انكماش الاقتصادي قدره (-3.3%) خلال 2020، مع توسع اقتصادي بنسبة (+5.8%) في عام 2021، بسبب فتح الأسواق وانحصار التداعيات الاقتصادية. والملاحظ من خلال الجدول (01) أن الجزائر قد شهدت معدل تراجع في النمو قدر بنسبة (-6.4%) في سنة 2020، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط في ظل تراجع الطلب العالمي، وهذا ما شهدته الدول المصدرة للنفط، عكس الدول المستوردة للنفط شهدت معدلات تراجع منخفضة وهذا راجع لتراجع النشاط السياحي، وانخفاض أسعار النفط من جهة أخري.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، نسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، وبالنظر إلى كون إيطاليا واسبانيا الزبونتين الرئيسيتين للجزائر في أوروبا والعالم، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، مما أدى إلى تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما

أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا وأخر باتجاه إيطاليا[1]، كل هذا أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40%.

2-تداعيات جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم03: الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2017-2022 **الوحدة:** ترليون دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدول العربية	2.55	2.85	2.87	2.54	2.93	3.54

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

الجدول رقم04: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2017-2022 **الوحدة:** مليار دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	170.10	174.91	171.76	145.74	163.47	195.00

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

الشكل رقم01: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والجزائر 2017-2022.

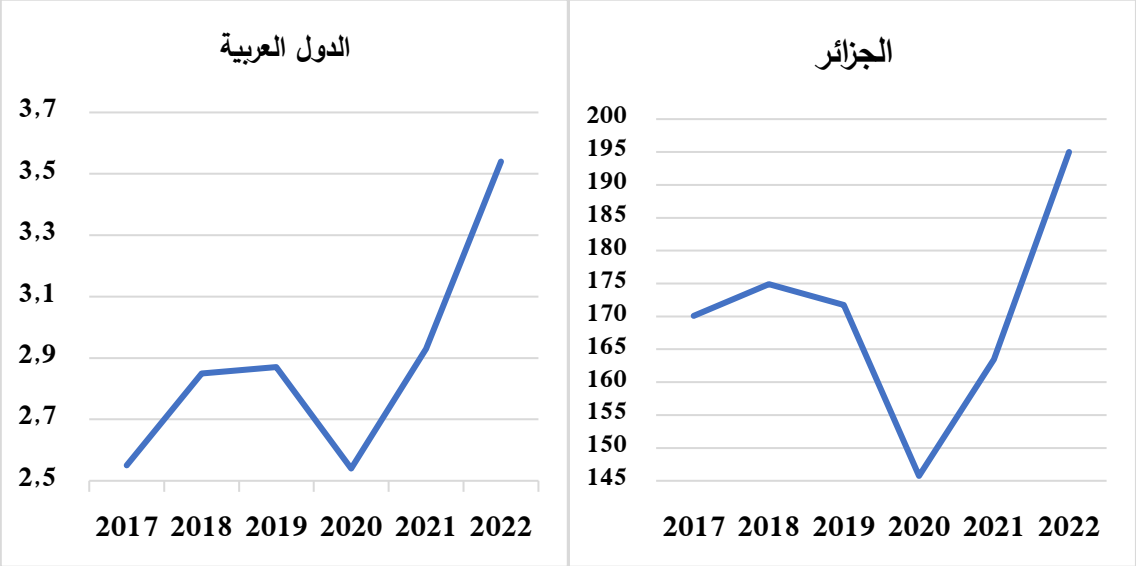

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 والجدول 04.

[1] حليمة بوخميلة، رقية بن عزيزة، **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مرجع سابق، ص39.

الجدول رقم 05: معدل النمو في الناتج المحلي2017-2022 **الوحدة:** نسبة مئوية

السنوات	الدول العربية	الجزائر
2017	1.20	1.30
2018	2.50	1.20
2019	1.40	1.00
2020	5.10-	5.10-
2021	3.80	3.40
2022	6.10	3.20

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

الشكل رقم 02: معدل نمو الناتج الحلي الإجمالي 2017-2022.

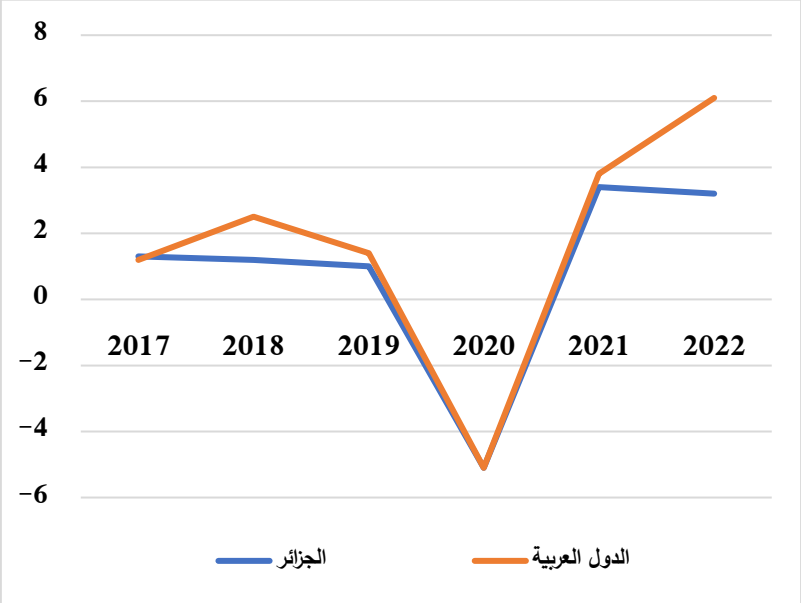

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول 05.

سجل الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة ب 2.85 تريليون دولار سنة 2018، وذلك بمعدل نمو 2.5% عن السنة التي قبلها وذلك راجع لإرتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى إرتفاع قيمة الصادرات للدول العربية والتي قدرت ب 1081573 مليون دولار سنة 2018، في حين شهدت سنة 2019 إرتفاعا طفيفا في قيمة الناتج المحلي للدول العربية بمعدل نمو 1.4%، حيث قدر الناتج المحلي سنة 2019، ب 2.87 تريليون دولار امريكي.

وتظهر تداعيات جائحة كورونا على الناتج المحلي الاجمالي سنة 2020، والتي تظهر من الشكل رقم 01، انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية مجتمعة حيث قدر ب 2.54 تريليون دولار، انخاض

في معدل نمو الناتج المحلي قدر ب 5.10% عن سنة 2019، وهذا راجع للإنخفاض الكبير التي سجلته أسعار النفط حيث قدر سعر البرميل ب 42.8 دولار أمريكي، بمعدل انخفاض 34.6% عن سنة 2019 مما أدى هذا إلى إنخفاض قيمة الصادرات إلى 750543 مليون دولار أمريكي.

في حين شهدت سنة 2021 و 2022 ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وذلك بمعدل نمو 3.80%، سنة 2021، و6.10 % سنة 2022، وهذا واضح من خلال الشكل رقم 02، ويرجع هذا لإرتفاع أسعار النفط حيث قدر سعر البرميل سنة 2021 ب 72.47 دولار أمريكي، مما أدى إلى ارتفاع في قيمة الصادرات حيث قدرت 1068445 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

أما بالنسبة للجزائر، مثلها مثل الدول العربية المصدرة للنفط فقد تأثر الناتج المحلي الاجمالي سنة 2020، حيث انخفض إلى 145.74 مليار دولار، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 قيمة 171.76 مليار دولار أمريكي، وهذا بمعدل انخفاض 5.10% عن سنة 2019، وكل هذا راجع إلى القيود التي فرضتها الجزائر للحد من انتشار فيروس كورونا، والغلق التام الحدود مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بعام 2019.

حيث شهدت سنة 2021 انتعاش اقتصادي، وارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 163.47 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، ورفع بعض القيود المرتبطة بجائحة كورونا حيث بدأ النشاط الاقتصادي يعود تدريجيا إلى طبيعته مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 06: معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 2017-2022 **الوحدة:** نسبة مئوية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدول العربية	0.8-	0.4	0.6-	6.7-	2.10	4.30
الجزائر	0.7-	0.7-	0.8-	6.70-	1.70	1.50

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 03: معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 2017-2022.

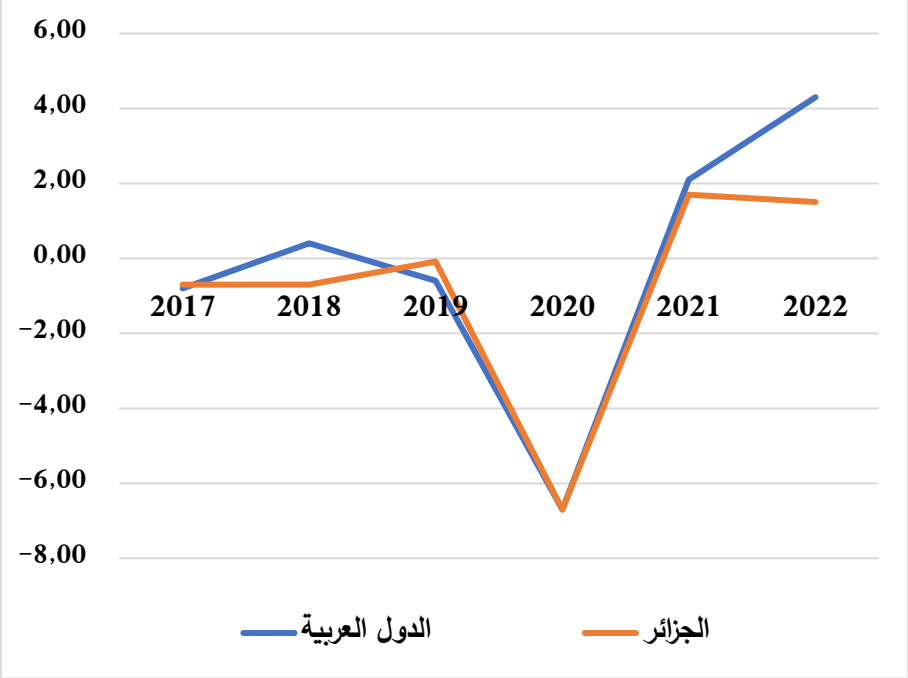

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول 06.

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على ميزان المدفوعات

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، خاصة الانخفاض الذي شهدته مستويات الطلب العالمية على السلع والخدمات، إضافة إلى أثر تراجع مستويات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض ملحوظ بفائض الميزان التجاري للدول العربية بنسبة قدرها 72.8% ليصل إلى نحو 65.5% خلال عام مليار دولار بعام 2020. وتراجع أيضا 2020 العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب بلغت حوالي 33.2% و21.8%. على التوالي، كمحصلة لتلك التطورات تحول الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية خلال عام 2020 إلى عجز قدره 55.6 مليار دولار، بما يمثل نحو 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. نتيجة للتطورات السابقة تحول الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية والمسجل خلال عام 2019، والبالغ 116.5 مليار دولار، إلى عجز بلغ نحو 70.0 مليار دولار خلال عام 2020.

1- الميزان التجاري:

شهد عام 2020، انخفاض ملموس في فائض الميزان التجاري للدول العربية ليسجل نحو 73 مليار دولار مقابل حوالي241 مليار دولار محققة خلال عام 2019، يرجع ذلك لتراجع الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بعام 2020، لتبلغ حوالي 750.5 مليار دولار نتيجة لانخفاض مستويات الطلب

العالمي بشكل عام انعكاسا لانتشار وباء كورونا المستجد، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية كما انخفض إجمالي الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2020 لتصل حوالي 677.4 مليار دولار.

في حين شهدت سنه 2021 ارتفاع فائض الميزان التجاري للدول العربية بشكل ملحوظ، حيث تضاعف ليصل إلى حوالي 266.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع فائض بلغ نحو 73.1 مليار دولار مسجل خلال العام السابق، يعزي للزيادة الملحوظة التي شهدتها الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية حيث ارتفعت بنسبة قدرها 42.4 لتصل إلى حوالي نحو 1068.4 مليار دولار خلال عام 2021، جاء ذلك كمحصلة للتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي العالمي وأثره على زيادة مستويات الطلب وكذا الارتفاع الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، أيضا شهدت الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2021 زيادة، وان كانت بنسبة أقل من تلك المسجلة في الصادرات، حيث ارتفعت بنسبة 13.9% لتبلغ نحو 771.9 مليار دولار.

الجدول رقم 07: الميزان التجاري للدول العربية والجزائر 2017-2021 **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات السلعية للجزائر	34622.3	41697.7	34994.0	21525.2	38557.8
الواردات السلعية للجزائر	48830.4-	48990.7-	42932.0-	35358.4-	37404.9-
الميزان التجاري للجزائري	14208.1-	7293.0-	7938.0-	13833.2-	1152.9
الصادرات السلعية للدول العربية	899791.0	1081573.0	1009371.0	750543.0	1068445.0
الواردات السلعية للدول العربية	735876.4-	756367.7-	768303.4-	677452.1-	771918.5-
الميزان التجاري للدول العربية	163914.6	325205.3	241067.6	73090.9	296526.5

المصدر: بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

الشكل رقم 04: الميزان التجاري لدولة الجزائر 2017-2021.

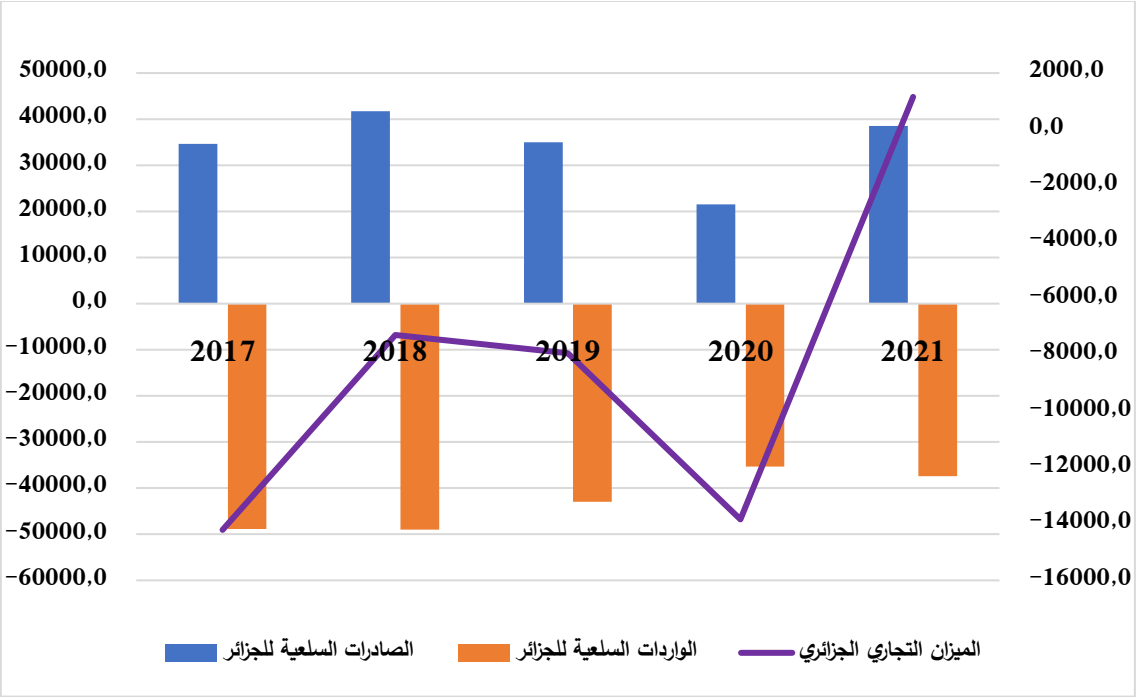

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

الشكل رقم 05: الميزان التجاري للدول العربية 2017-2021.

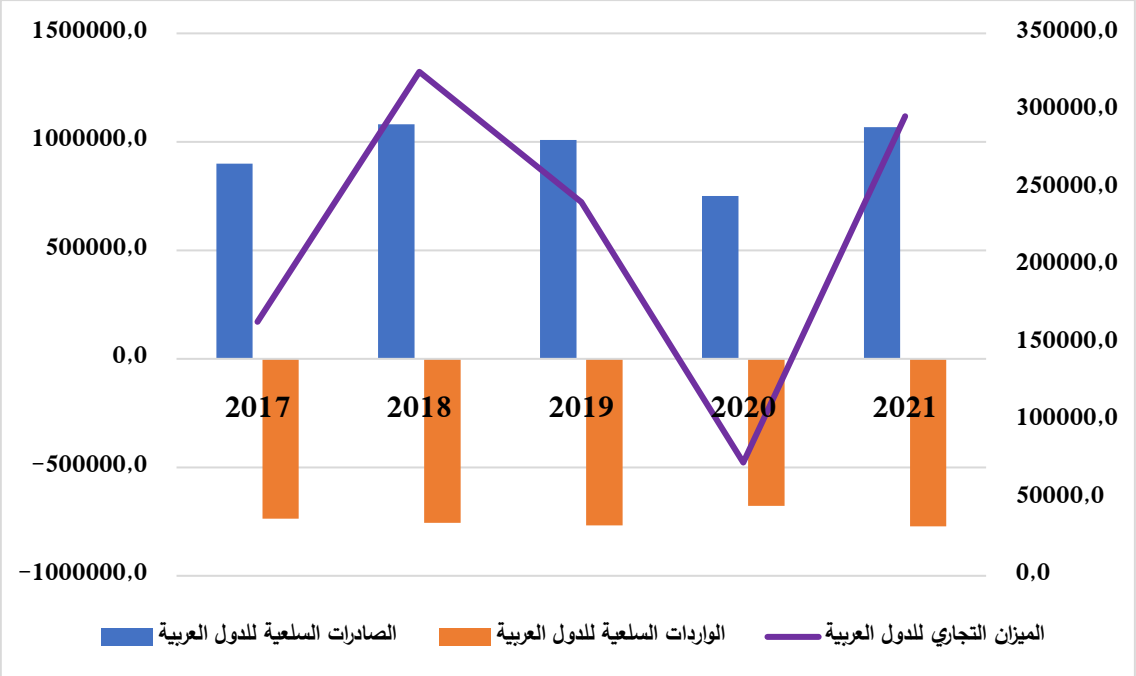

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7.

الجدول رقم 08: تطور أسعار البترول خلال فترة (2017-2021) **الوحدة:** دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أسعار البترول	53.98	71.3	64.4	42.08	72.47
معدل التغير (%)	19.95	32.08	9.67-	34.6-	72.19

المصدر: حليمة بوخميلة، رقية بن عزيزة، **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مرجع سابق، ص48.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري شهد عجزا كبيرا سنة 2017 بقيمة 14.20 مليار دولار ويرجع ذلك للانخفاض المستمر في أسعار البترول حيث قدرت سعر البرميل الواحد في نفس السنة 53.98 دولار للبرميل، مما أثر على حجم الصادرات من المحروقات.

أما بالنسبة لسنتي 2018 و2019 نلاحظ تراجع العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ، بقيمة 7.2 لمليار دولار لسنة 2018، و7.9 مليار دولار لسنة 2019 وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل 71.3 دولار للبرميل سنة 2018 و64.4 دولار للبرميل خلال 2019، مما زاد من قيمة الصادرات لتقدر سنة 2018 بقيمه 41.6 مليار دولار وقيمة 34.9 مليار دولار لسنة 2019.

ومع ظهور فيروس كورونا سنة 2020 ارتفع هذا العجز ليصل إلى 13.4 مليار دولار، وهذا راجع لانخفاض قيمة الصادرات سنة 2020، بقيمة 21.5 مليار دولار مقارنة بقيمة الواردات، وذلك بسبب الاغلاق الذي فرضته هذه الجائحة، حيث وصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 42.8 دولار.

وبعد هذا العجز الذي شهده الميزان التجاري في السنوات السابقة بقيم متذبذبة، حقق الميزان التجاري فائض ولأول مرة بعد سنوات قدر بقيمة 1.1529 مليون دولار نهاية ديسمبر 2021 وذلك بالرغم من ارتفاع الواردات، وهذا راجع إلى تحسن الوضعية الصحية وتلاشي الفيروس وانتعاش أسعار البترول حيث وصل السعر إلى 72.4 دولار للبرميل والذي ساهم بارتفاع الصادرات بقيمة 38.55 مليار دولار.

2- ميزان الخدمات:

الجدول رقم 09: ميزان الخدمات للدول العربية والجزائر 2017-2021

الوحدة: مليون دولار

	2017	2018	2019	2020	2021
ميزان الخدمات الدول العربية	109273.0-	113741.0-	102053.3-	90283.5-	98008.4-
ميزان الخدمات الجزائر	8177.7-	8553.9-	6699.1-	4490.2-	3665.5-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

شهده عام 2020 تراجع مستوى العجز بميزان الخدمات للدول العربية ليصل إلى حوالي 90.2 مليار دولار، مقابل مستوى بلغ نحو 102.05 مليار دولار محققة بالعام السابق 2019، جاء ذلك بشكل أساسي كنتيجة للقيود التي فرضتها بعض دول العالم على اجراءات السفر والتنقل من دولة إلى أخرى بغرض الحد من انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي أدى إلى تراجع ملحوظ بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) خاصة الدول العربية السياحية، في حين شهدت سنة 2021 زيادة في العجز بحوالي 8.6% ليسجل نحو 98 مليار دولار مقارنة مع حوالي 90.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020 وذلك للتخفيف النسبي على الإجراءات المفروضة على حركة السفر على المستوى العالمي التي سبق فرضها في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التنقل والتأمين من ناحية أخرى.

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ تراجع مستوى العجز في ميزان الخدمات الجزائري إلى حوالي 44.9 مليار دولار سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 والذي قدر ب 66.9 مليار دولار، وهذا نتيجة للقيود التي فرضتها الجزائر على إجراءات السفر وحظر التنقل بغرض الحد من انتشار فيروس كورونا، ليستمر سنة 2021 بحوالي 36.65 مليار دولار، وهذا نتيجة للإجراءات المفروضة على السفر وحضر التنقل، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والتنقل.

الشكل رقم 06: ميزان الخدمات للدول العربية والجزائر 2017-2021.

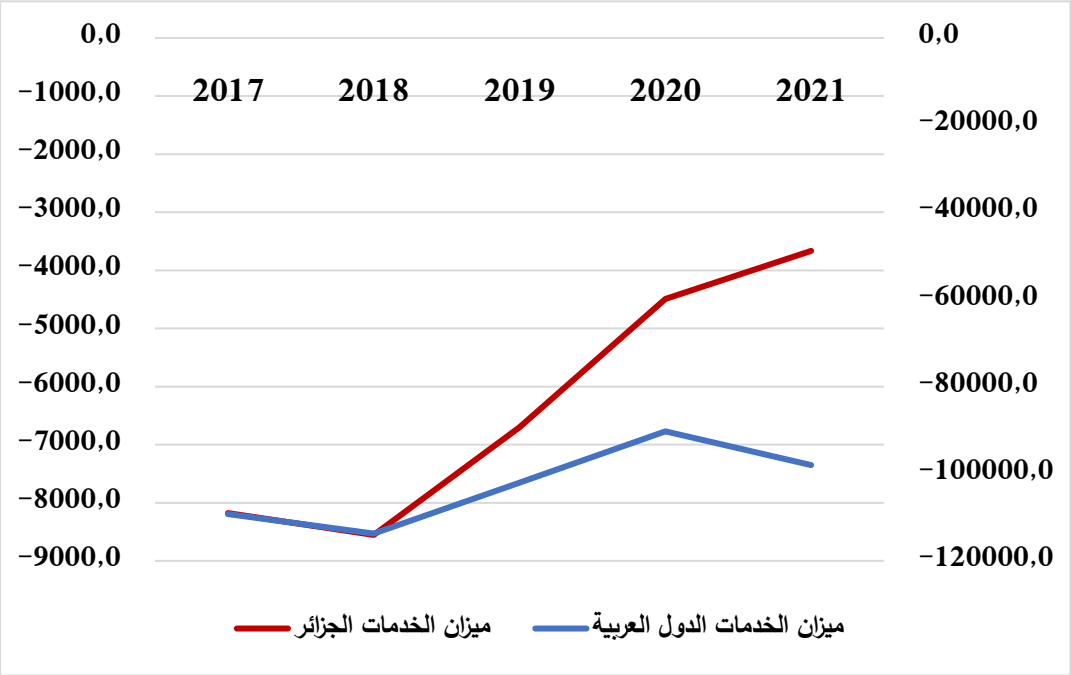

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9.

3- حساب الميزان الجاري:

الجدول رقم 10: الميزان الجاري للدول العربية والجزائر 2017-2021 **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021
الدول العربية	1886.5	133387.5	63344.0	77663.6-	135317.5
الجزائر	22267.5-	17030.0-	15881.8-	18647.9-	4600.2-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 431.

الشكل رقم 07: حساب الميزان الجاري للدول العربية والجزائر 2017-2021.

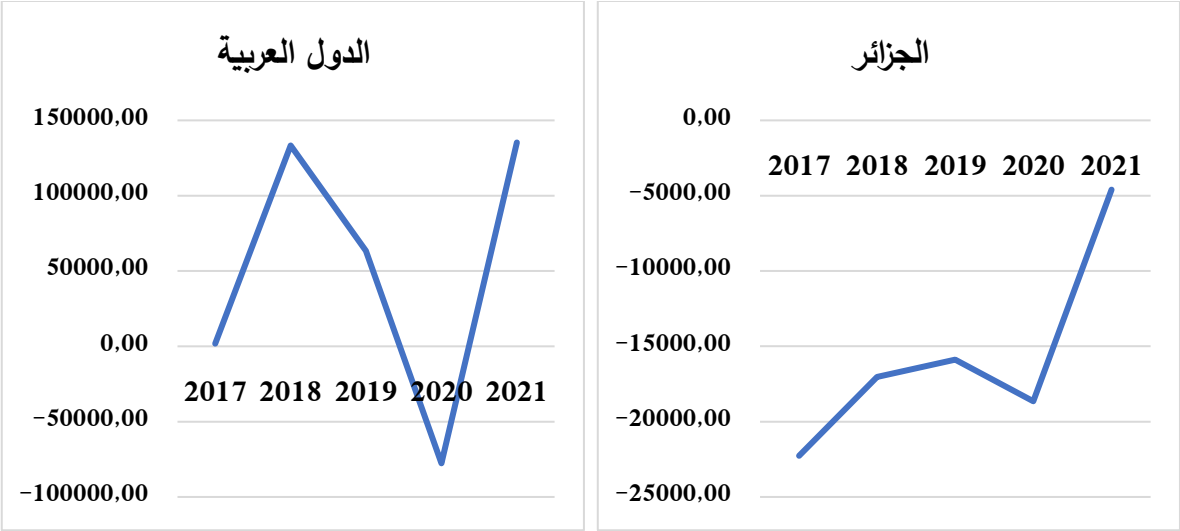

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

4- حساب رأس المال والحساب المالي:

الجدول رقم 11: حساب رأس المال والحساب المالي للدول العربية والجزائر 2017-2021.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	حساب رأس المال		الحساب المالي	
	الدول العربية	الجزائر	الدول العربية	الجزائر
2017	2532.4	0.7	2599.5	347.2
2018	289.8-	0.2	68920.9	1058.3
2019	3879.4	0.4-	44042.2	85.2
2020	11059.9	41.7-	13443.0-	2411.2
2021	4184.0	53.5-	20799.0	3015.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 431، ص 432.

الشكل رقم 08: حساب الرأس مالي والحساب المالي للدول العربية والجزائر 2017-2021.

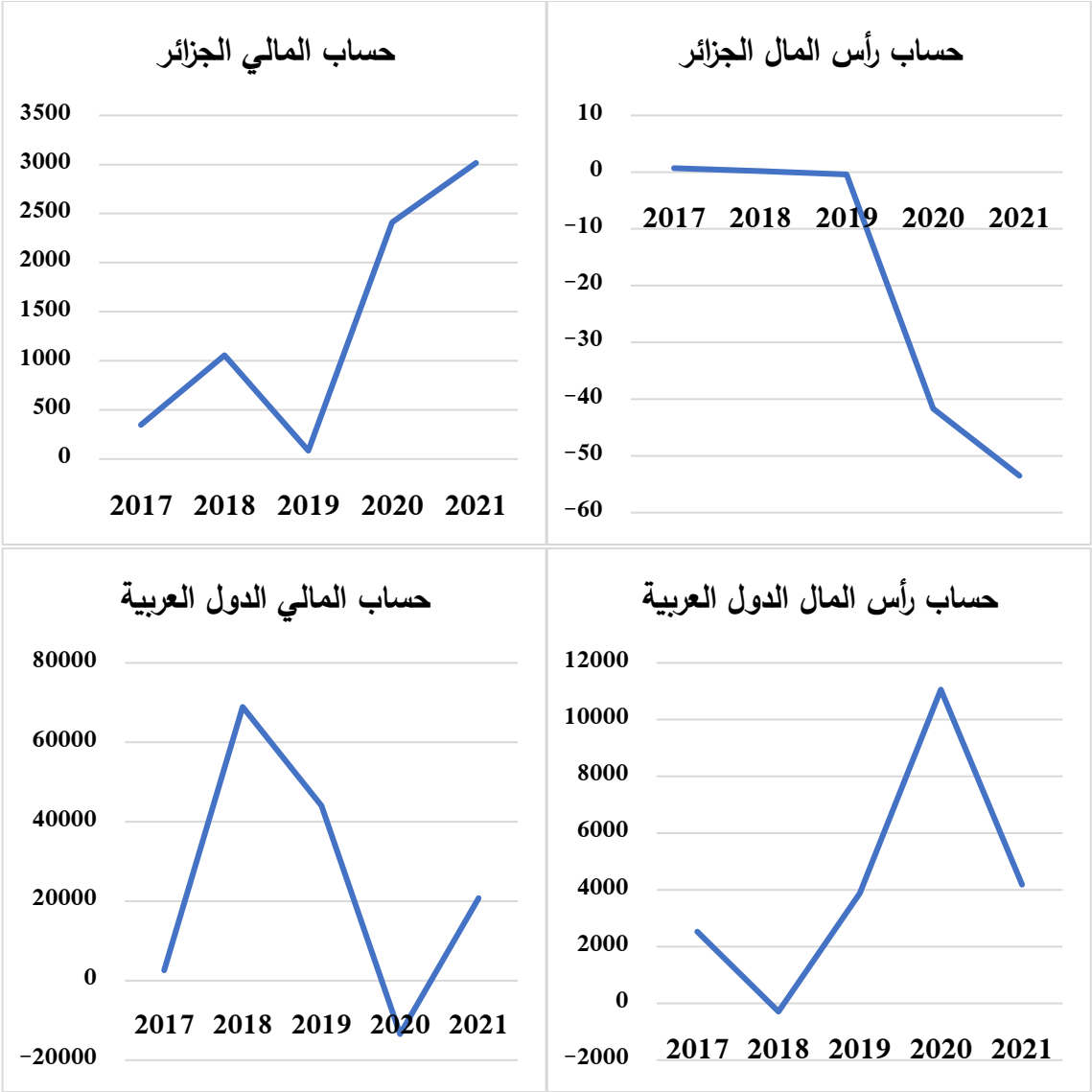

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

5- الميزان الكلي

الجدول رقم 12: الميزان الكلي للدول العربية والجزائر 2017-2018 **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الدول العربية	21236.8	13103.7	9387.9-	3148.7	69952.5
الجزائر	21762.5-	15819.8-	16926.9-	16368.5-	1665.7-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 433.

الشكل رقم 09: الميزان الكلي للدول العربية والجزائر 2017-2021.

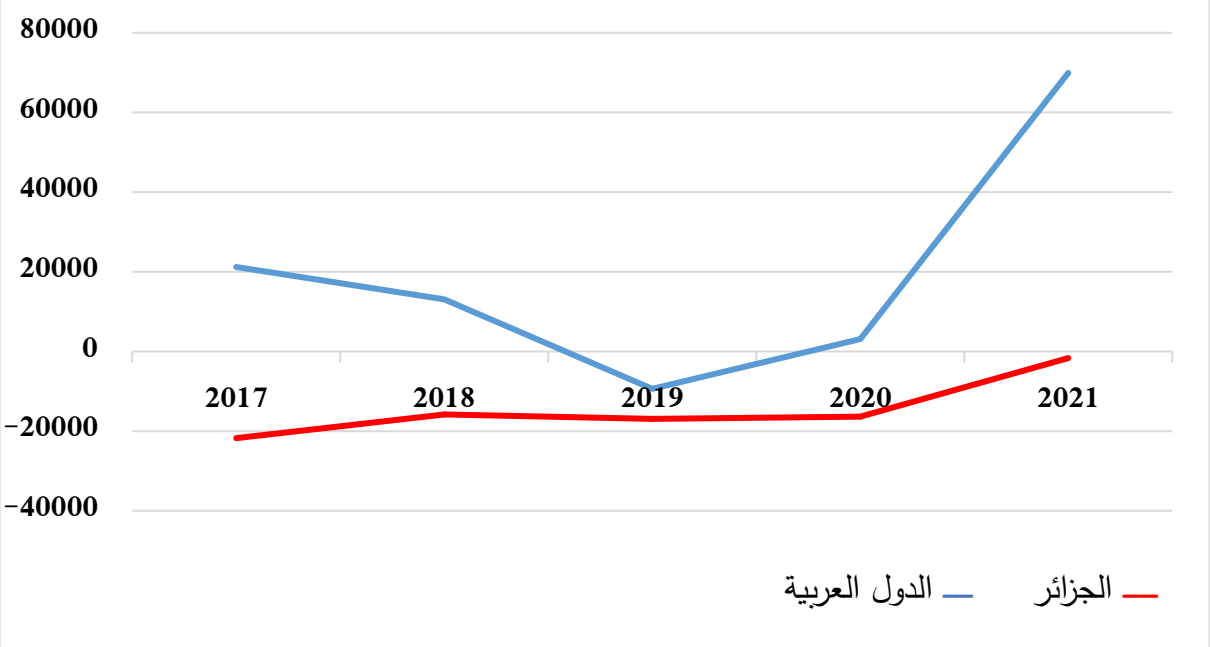

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات للدول العربية مجتمعة سجل عجزا سنة 2019 حيث قدر ب 9687.90 مليون دولار والسبب راجع للميزان التجاري حيث تراجعت الصادرات العربية وذلك لانخفاض أسعار البترول من 71.3 دولار أمريكي للبرميل سنة 2018 إلى 64.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2019 والذي يعتبر أهم صادرات الدول العربية.

في حين شهدت سنة 2020 تراجعا كبيرا في حجم الصادرات بسبب تداعيات فيروس كورونا والانخفاض القياسي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 42.8 دولار أمريكي سنة 2020، كذلك تراجع النشاط السياحي بسبب الإجراءات المطبقة للحد من انتشار فيروس كورونا.

في حين شهدت سنة 2021 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى 72.47 دولار أمريكي للبرميل، وارتفاع قيمة الصادرات العربية ومع تسجيل زيادة بحجم الواردات العربية بسبب فتح الحدود أمام التجارة الخارجية، وتخفيف القيود والسياسات الانكماشية المتبعة من قبل الدول العربية لمجابهة تداعيات فيروس كورونا.

أما بالنسبة للجزائر فقط سجل ميزان المدفوعات عجزا طيلة فترة الدراسة، حيث شهدت سنة 2017 أكبر قيمة من العجز في ميزان المدفوعات ب 21762.5 مليون دولار وذلك راجع إلى تقليص حجم الصادرات من المحروقات بسبب مخلفات الأزمة النفطية، وسرعان ما أخذ العجز في ميزان المدفوعات في التقلص حيث سجلت سنة 2018 عجز بقيمة 15819.8 مليون دولار، وذلك لانتعاش أسعار البترول حيث

وصلت قيمة البرميل إلى 71.3 دولار أمريكي، والتراجع العجز في الواردات بسبب سياسة تخفيض الاستيراد وتشجيع الانتاج المحلي المطبقة من طرف الدولة، ليرتفع العجز مرة أخرى سنة 2019 حيث بلغت قيمته 16926.9 مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول .

ومع ظهور جائحة كورونا سنة 2020 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 16378.5 مليون دولار، وهذا ناتج عن تراجع الصادرات النفطية وانخفاض أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 42.8 دولار أمريكي وكذلك بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا من إيقاف لسلاسل التوريد وغيره.

أما بالنسبة لسنة 2021 فقط سجلت أدنى قيمة من العجز في ميزان المدفوعات والتي بلغت 1665.7 مليون دولار وهذا نتيجة الارتفاع أسعار البترول وتلاشي تداعيات الازمة الصحية.

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على التضخم والبطالة

1- تداعيات جائحة كورونا على التضخم:

تباينت معدلات التضخم في المنطقة العربية حيث بلغ معدل تضخم مستويات تاريخية في الدول العربية المستوردة للنفط نتيجة تراجع الطلب وارتفاع الضغوط على العملات المحلية، التي رفعت من أسعار السلع والخدمات المستوردة في ظل تراجع الاحتياطات الأجنبية لدي السلطات النقدية، وهو ما ساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول.

الجدول رقم 13: معدل التضخم في الجزائر ودول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا 2017-2022.

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	5.6	4.3	2.0	2.4	7.2	9.3
الشوق الأوسط وشمال افريقيا	7.0	11.3	8.0	10.9	13.9	14.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

الشكل رقم 10: معدل التضخم في الجزائر ودول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا 2017-2022.

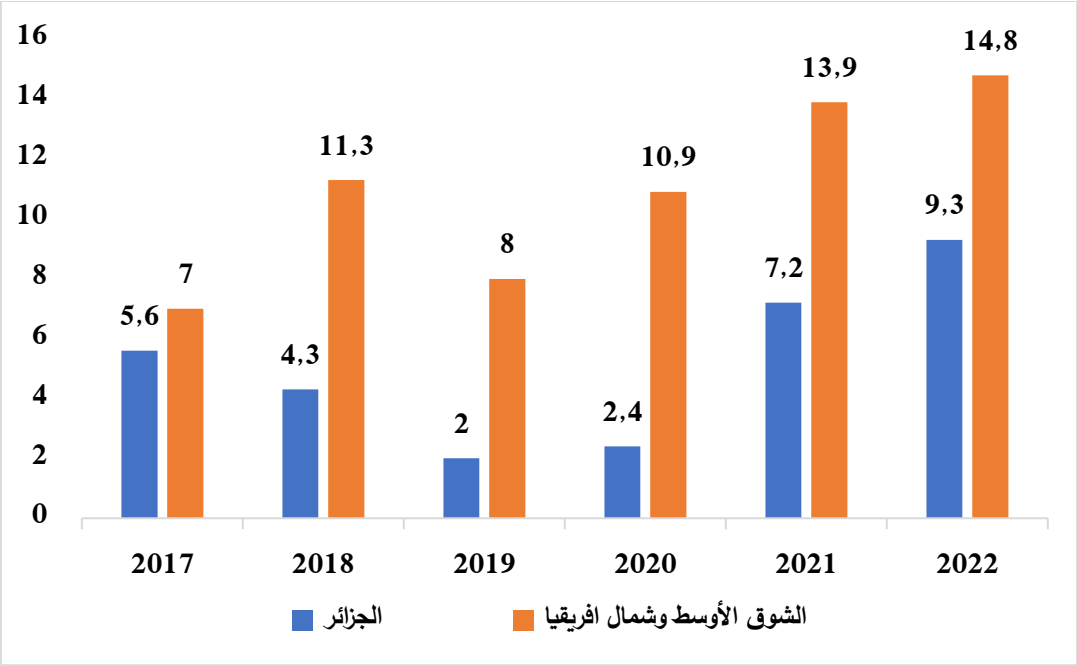

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم في الدول العربية شهدت تراجعا في عام 2019 إلى 8% مقابل أزيد من 11% سنه 2018، وتظهر تداعيات الأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا في عام 2021 بصورة واضحة، حيث تجاوز معدل التضخم 13% ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى تعطل سلاسل التوريد لبعض السلع والخدمات بسبب تشديد الدول المصدرة لتلك السلع لقيود الاغلاق الكلي والجزئي، وقيام بعض الدول برفع القيمة المضافة على السلع والخدمات لزيادة مواردها المالية لدعم جهودها لتحفيز الاقتصاد.

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8% في سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق والى الوضعيات المهنية في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

أما خلال الفترة 2017 -2019، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8.38% و11.10% في سنتي 2017 و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6% في سنة

2017 ليبلغ 2% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.[1]

أما في سنة 2020 فقد بدأ معدل التضخم في الارتفاع فقد بلغ 2.4%، وذلك ناتج عن القيود التي فرضتها الجائحة على الدول من إغلاق للحدود ومنع الاستيراد والتصدير، وتدهور قيمة الدينار الناتج عن تخفيض قيمته منذ 2020، وكذلك التضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد في الدول التي تعتبر البلدان المصدرة للسلع إلى الجزائر، سواء السلع الجاهزة أو المواد الأولية الموجهة إلى المصانع والتي تسبب في رفع تكلفة إنتاجها وزيادة في سعرها في السوق، ليستمر الارتفاع إلى 7.2% سنة 2021 و9.3% سنة 2022، بفعل ارتفاع الأسعار الذي له علاقة مباشرة بارتفاع أسعار الطاقة.

2- تداعيات جائحة كورونا على البطالة:

لقد قدر العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2019 بحوالي 25.6 مليون إلى 15.9% من قوة العمل العربية.

ويرجع ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بالخصوص إلى الأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض الدول، وقد فاقمت أزمة كورونا معدلات البطالة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما ضاعف أعداد العاطلين، حيث أدى تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية إلى تضرر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص مما أدى إلى تسريح العديد من العمال.[2]

كما لا يمكن إنكار عامل الارتفاع الملحوظ في عدد سكان المنطقة العربية حيث بلغ عددهم سنة 2020 ما يقارب 420 مليون نسمة وذلك بمتوسط معدل نمو ثانوي 1.8% مقارنة ب 1% على المستوى العالم.

---

[1] أدبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الطارف، الجزائر،2021، ص 44.

[2] يعقوبن صليحة، **تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسواق العمل في الدول العربية- مع الإشارة لحالة الجزائر-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص90.

الجدول رقم 14: معدل البطالة في الدول العربية 2017-2021 **الوحدة:** (نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	18.3	18.7	19	23.2	24.1
الإمارات	1.7	2.6	2.4	5	3.94
البحرين	1.3	1	0.7	4.1	1.9
تونس	15.5	15.5	14.9	18	16.2
الجزائر	11.7	11.7	11.4	12.8	12.7
جيبوتي	22.4	22.4	10.3	11.6	28.4
السعودية	5.8	6	5.6	7.7	6.9
السودان	12.8	34.1	36.1	26.8	19.8
سورية	50	48	32.2	34.3	10.6
الصومال	6	14	11.4	13.1	19
العراق	14.8	10.8	12.8	13.7	14.2
عمان	16	17	2.7	5	3.1
فلسطين	27.9	30.8	24	25.9	26
قطر	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
القمر	4.3	3.7	4.3	8.4	9.4
الكويت	2.2	1.1	1.2	1.3	1.3
لبنان	6.3	6.2	6.2	6.6	14.5
ليبيا	17.7	17.3	18.6	19.4	19.6
مصر	11.9	9.9	8	7.9	7.4
المغرب	10.2	9.8	10.2	11.9	11.9
موريتانيا	11.8	11.8	9.6	10.7	11.5
اليمن	70	70	12.9	13.4	13.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018/2019/2020/2021/2022.

الشكل رقم 11: معدل البطالة في الجزائر 2017-2021.

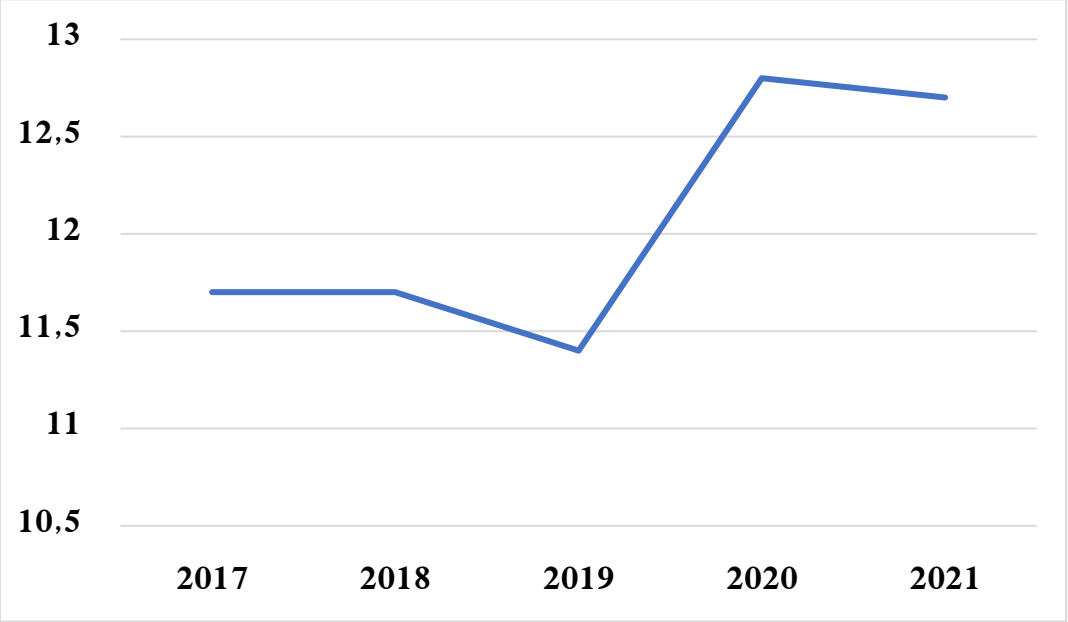

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ ان معدل البطالة ارتفع في معظم الدول العربية سنة 2020 مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا راجع إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها معظم الدول للتخفيف من انتشار فيروس كورونا وذلك من خلال إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي وفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية كل هذه التدابير كانت لها عواقب وخيمة على العمالة.

وعليه فالأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة وهذا واضح من خلال الشكل أعلاه حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.7% وذلك راجع للإجراءات الوقائية التي فرضتها الجزائر من أجل الوقاية من الوباء، حيث أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملا أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية، انعكس هذا سلبا على القدرة الشرائية للأفراد.

حيث لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة للحفاظ على مناصب العمل تجنبا لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل بداية بتفعيل آلية ما يسمى العمل عن بعد، نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر، العمل بتوقيت الجزئي.

المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي

في ظل تفشي جائحة كورونا في العالم والوطن العربي وحدوث خلل على جميع المستويات التي كان لها الأثر البالغ على مختلف الهياكل المجتمعية، إلا أن أهم الضرر قد أصاب النظم الغذائية ككل خاصة لدى الدول الضعيفة والهشة والمتضررة من النزاعات.

ومما لا شك فيه أن لجائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد تأثيرا عظيما في جميع دول الوطن العربي وأمنها وكذلك لها أثر لا يستهان به على الأمن الغذائي، وينبغي الحذر من الوقوع في براثين الفقر، وسنحاول في هذا المبحث تبين الأثار التي سببتها جائحة كورونا على الأمن الغذائي وتوضيح أهم التحديات الخارجية للأمن الغذائي العربي.

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على بعد التوافر

يقيس مؤشر توافر الغذاء كيفية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، القدرة الوطنية لتوزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي.

يتم قياس مؤشر توافر الغذاء عبر خمس مؤشرات هي كيفية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، البنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي ومخاطر عدم الاستقرار السياسي.

الجدول 15: درجات مؤشر توافر الغذاء في الدول العربية الدرجات من 0 إلى 100.

	2019	2020	2021	2022	التغير بين 2019-2021
مصر	74.3	62.8	60	54.2	14.3-
السعودية	70.7	73	67.8	67.2	2.9-
قطر	69.5	70.7	74.4	72.9	4.9
الكويت	60	68.3	72.3	62.9	12.3
الإمارات	66.8	66.5	71.3	73.8	4.5
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	64.3	6.6-
البحرين	56.2	56.8	67.5	60.1	11.3
تونس	59.6	56.7	54	54.1	5.6-
الجزائر	59	55.7	58	57.3	1-
المغرب	51.9	51.4	51.8	42.9	0.1-
الأردن	51.7	48.2	55.2	59.8	3.5
سوريا	42.4	41.3	30.1	26.6	12.3-
السودان	37.5	30.8	31.6	48.2	5.9-
اليمن	27.3	27.5	27.6	26.9	0.3
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	55.6	1.9-
العالم	56.85	57.32	56.7	57.0	0.15-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص27.

الشكل رقم 12: درجات مؤشر توافر الغذاء في الدول العربية 2019-2022

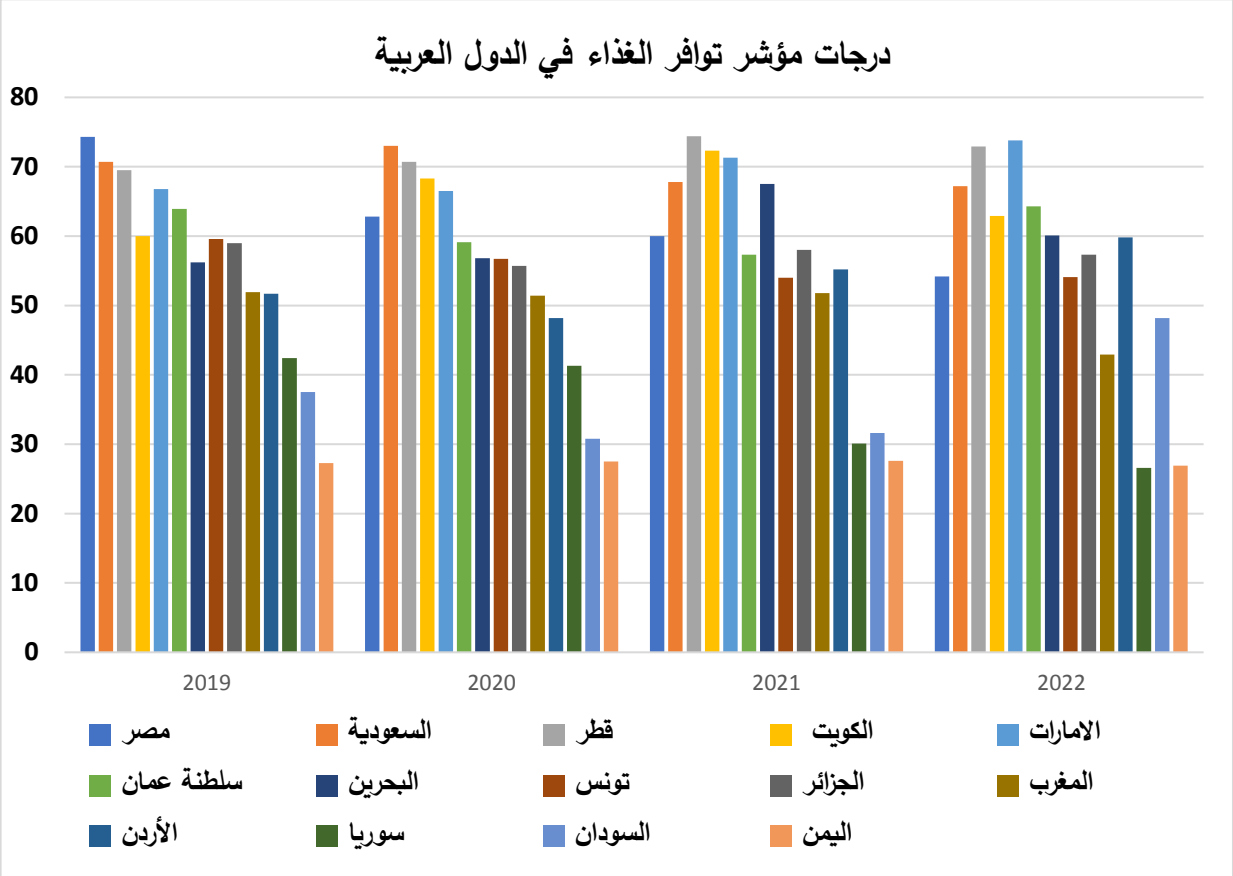

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

الشكل رقم 13: التغير في مؤشر التوافر للجزائر 2019-2022.

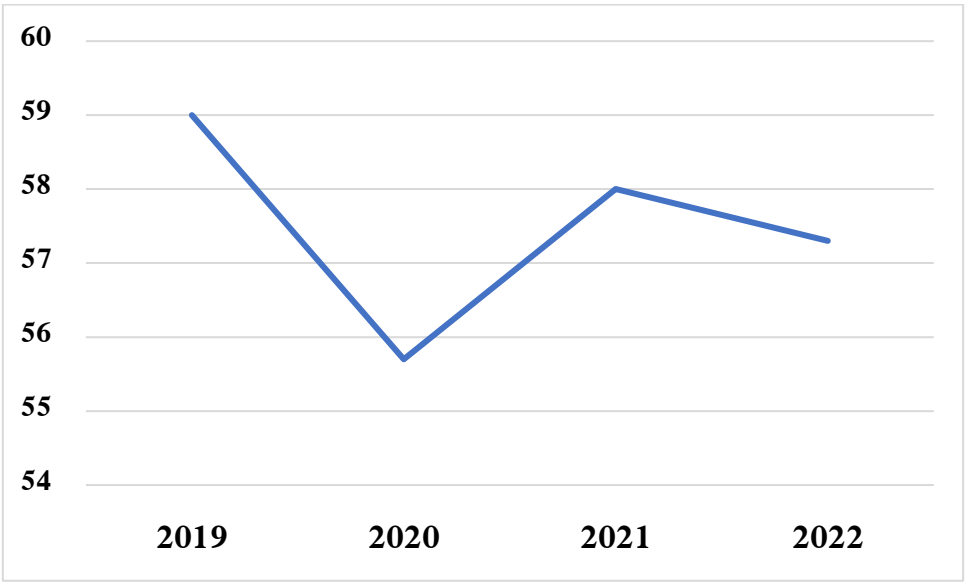

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 15.

قدر متوسط مؤشر توافر الغذاء في الوطن العربي عام 2019 ممثلا ب 14 دولة بنحو 56.5 درجة، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو 56.85 درجة كما هو موضح بالجدول رقم 15 أما على المستويات القطرية تراوحت قيمة المؤشر في الوطن العربي بين 27.3 درجة و37.5 درجة في اليمن، السودان، وسوريا، وبين 51.7 درجة و59.6 درجة في الأردن المغرب البحرين الجزائر وتونس، وبين 60 درجة و74.3 درجة في الكويت، سلطنة، عمان، الإمارات، قطر، والسعودية، مصر، في حين أن درجة التغير بين عامي 2019م و2022م كانت قد قدرت بين −14,3 و−12,3 لمصر وسوريا على التوالي وبين −6,6 و−5,6 لكل من عمان، السودان، تونس. وبين −2,9 و−0,1 لكل من السعودية، الجزائر، المغرب، وبين 0.3 و12.3 لكل من اليمن، الأردن، قطر، الإمارات، البحرين، والكويت.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم 13، أن مؤشر التوافر انخفض سنة 2020 وهذا راجع لسياسة الحجر الصحي التي اعتمدتها الجزائر للحد من انتشار فيروس كورونا مما أدي الى انقطاع الإمدادات من السلع الغذائية،

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على إمكانية الحصول على الغذاء

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب، وتقاس بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة في حصولهم عليها. تتركز أهميته على حقيقة أن إتاحة الغذاء تعد شرطا ضروريا ولكنه غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي، ولذلك يزداد الاهتمام لدراسة تحليل العوامل المؤثرة في إمكانية الحصول على الغذاء.

1- الناتج المحلي الزراعي:

الجدول رقم 16: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي 2018-2021

الوحدة: دولار أمريكي

	2018	2019	2020	2021
الأردن	201.52	208.1	210.37	212.88
الإمارات	315.09	315.00	333.31	379.81
البحرين	69.38	71.44	64.93	78.11
تونس	338.52	355.40	393.91	385.99
الجزائر	487.55	588.16	469.07	450.54
جزر القمر	462.20	453.07	283.2	326.8
جيبوتي	38.54	41.37	44.42	39.41
السعودية	519.16	516.78	515.34	535.94
السودان	247.67	347.92	302.87	445.80
سوريا	199.39	245.76	138.28	190.45
الصومال	54.73	55.69	62.32	236.34
العراق	140.22	189.55	244.36	188.72
عمان	364.96	387.34	279.11	413.75
فلسطين	24.68	24.18	218.10	251.99
قطر	123.48	43.94	150.04	199.40
الكويت	146.16	144.47	113.49	138.18
لبنان	298.86	488.49	281.02	275.92
ليبيا	41.39	39.41	174.66	224.38
مصر	355.36	350.42	418.32	445.81
المغرب	400.44	388.24	363.11	436.78
موريتانيا	320.76	314.03	343.69	402.42
اليمن	132.38	156.50	180.69	57.95
الوطن العربي	303.85	331.16	337.52	326.80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص30.

الشكل رقم 14: تطور متوسط مصيب الفرد من الناتج الزراعي للدول العربية والجزائر 2018-2021.

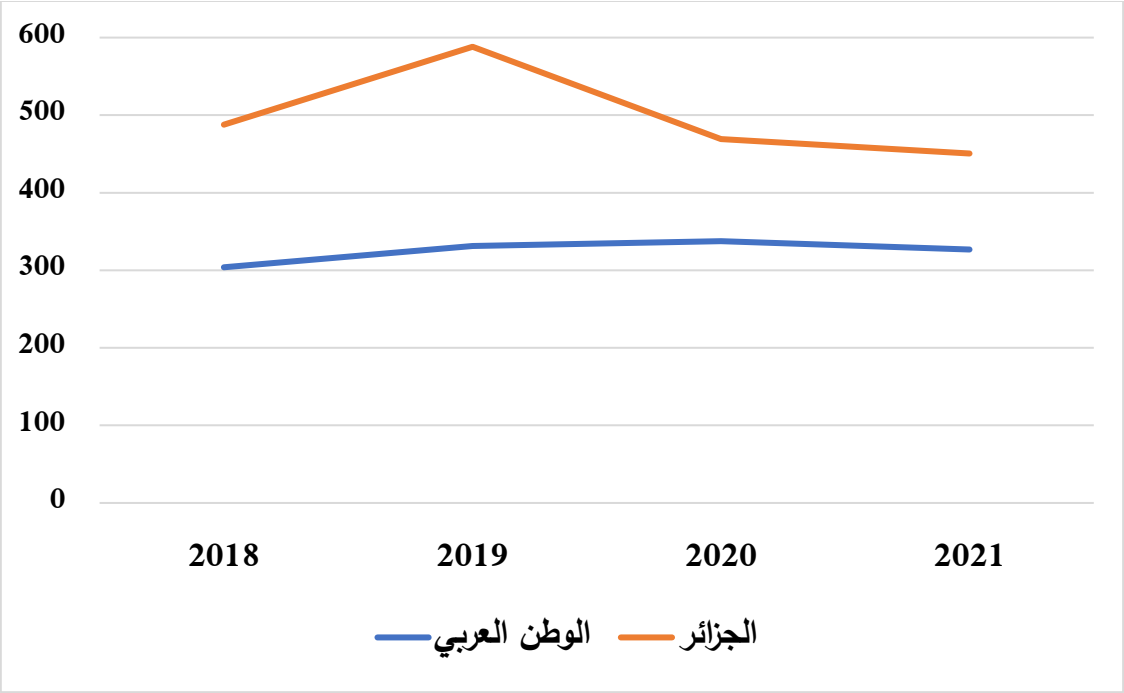

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 16.

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض متوسط الناتج الزراعي للجزائر سنة 2020 والذي قدر ب 469.07 دولار عن السنة التي قبلها حيث سجل 588.16 دولار، وهذا راجع إلى التقلبات التي أحدثتها جائحة كورونا على أسعار النفط مما أثر ذلك على التمويل قطاع الزراعة، وكذلك زيادة عدد السكان بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج الزراعي مما أدى إلى انخفاض متوسط تنصيب الفرد من الناتج الزراعي.

في حين تشهد سنة 2021 انخفاض طفيف في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، والتعافي من آثار جائحة كورونا.

قيمة مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء في الوطن العربي قدرت بنحو 67 درجة في عام 2020 مقارنة بنحو 66 درجة على المستوى العالمي، تراجعت قيمة المؤشر بين عامي 2019 و 2020 على المستويين العربي والعالمي، حيث أن قيمة المؤشر تراوحت في عام 2020 بين 89 درجة و 80 درجة في سلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر والسعودية، وتراوحت بين 79 درجة و 69 درجة في الجزائر والأردن والمغرب والإمارات وتونس وفي مستوياتها المنخفضة بلغت قيمة المؤشر نحو 52 درجة في مصر و40 درجة في اليمن في حين قدرت قيمة المؤشر بنحو 29 درجة و 28 درجة في سوريا والسودان على الترتيب.

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول العربية:

مع الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021، تأثرت قدرات الحصول على الغذاء بالكمية والجودة المطلوبتين بين الدول العربية .

وفي ذات الاتجاه ازدادت الأرقام القياسية لأسعار الغذاء سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول العربية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17)، والملاحظ من الشكل الرقم (15) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر قد ارتفع سنة 2020 ليصل الى حوالي 155 مقارنة مع سنة 2019 حيث بلغ 151.4 وهذا الارتفاع ناتج عن الآثار التي سببتها جائحه كورونا والتي أدت إلى انكماش اقتصادي مما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع الغذائية وتدني القدرة الشرائية.

الجدول رقم 17: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020.

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فلسطين	110.7	111	110.8	112.5	111.7	99.1
عمان	110.6	112.4	113.4	113.5	112.5	102.5
الأردن	115.5	119.3	124.7	125.6	126	102.5
العراق	119.2	119.4	119.9	119.6	120.1	104.5
المغرب	108	108.8	110.7	111.1	111.9	105.4
قطر	115.4	115.9	116.2	115.4	112.4	105.7
الإمارات	111.1	113.3	116.8	114.5	112.1	112.1
البحرين	113.6	115.2	117.7	118.8	116	113.9
الكويت	121.9	124.6	125.2	126.6	125.8	122.0
السعودية	119	113	120.9	118.4	122.5	122.8
جيبوتي	115.6	116.2	116.4	120.3	125.6	123.0
موريتانيا	125.2	128.1	132	135	138.2	128.1
الجزائر	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2
تونس	128.8	135.6	145.5	155.3	164.1	142.2
مصر	178.4	231.1	264.4	288.6	303.1	229.6
لبنان	114.1	119	126.2	130	240.4	3298.1
السودان	411.9	545.2	890.2	1344.2	1235	4570.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، ص36. 2015=100

الشكل رقم 15: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر 2016-2021. (100=2015)

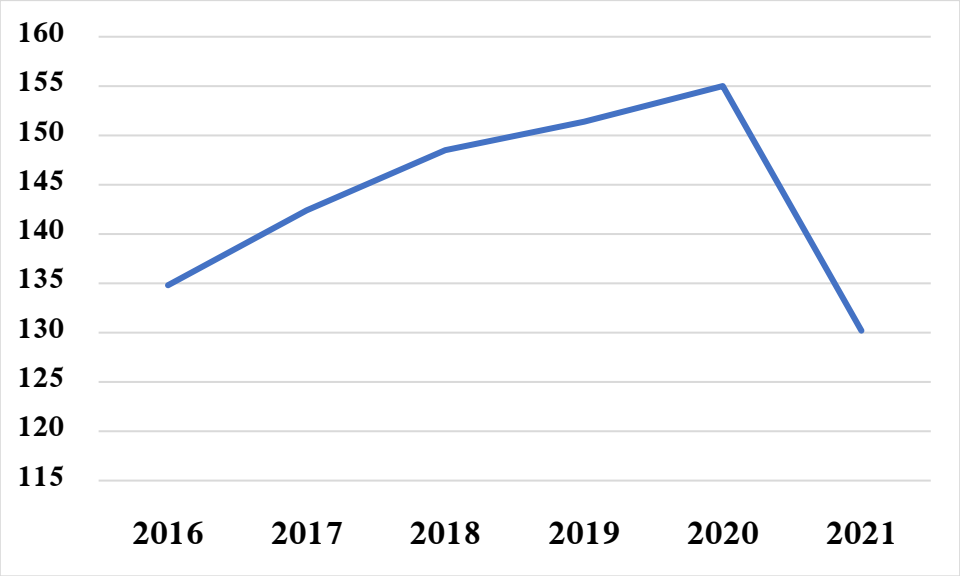

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 17.

الجدول رقم 18: مؤشرات الأمن الغذائي على المستوي العربي والدولي2019-2021.

المؤشر	الوطن العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61.4	60.4	60.6	60.9	59.4	60.9
توافر الغذاء	56.3	55.8	55.8	56.7	57.3	56.7
إمكانية الحصول على الغذاء	67.6	66.9	66.9	66.8	65.9	66.8
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	69.5	66.0	67.6	68.0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	42.1	50.8	49.1	50.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، ص31.

خلاصة الفصل الثاني

يتبين من تحليل الاتجاه العام أن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل كبير وبعدد من التقلبات خلال فترة تفشي جائحة كورونا، فقد تأثر معدل النمو بشكل ملحوظ خلال سنة 2020 في معظم الدول باستثناء مصر وجيبوتي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض هو الأخر بشكل ملحوظ وفي الجزائر كذلك، كما تأثر ميزان المدفوعات بتفشي الجائحة وخصوصا الميزان التجاري الذي تأثر بفعل تأثر الواردات والصادرات العربية، وهو نفس الأمر بالنسبة لميزان الخدمات والميزان الجاري وحساب رأس المال والحساب المالي في الدول العربية مجتمعة وفي الجزائر كذلك، كما أن معدل التضخم ارتفع في الدول العربية والجزائر بشكل ملحوظ في فترة تفشي الجائحة، كما أن معدل البطالة ارتفع في جميع الدول وفي الجزائر كذلك.

كما انخفض متوسط توافر الغذاء في سنة 2020 وهو راجع لسياسة الحجر الصحي التي اعتمدتها الجزائر للحد من انتشار فيروس كورونا مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من السلع الغذائية، كما انخفض متوسط الناتج الزراعي للدول العربية وللجزائر سنة 2020.

ولكن يلاحظ على الرغم من ذلك فإن تعافي الاقتصادات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة التي تلي الموجة الأولى والثانية لتفشي الجائحة، بما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات التي تم تبنيها لتحقيق استقرار الأداء الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

الخاتمة

ركزت الدراسة على معرفة حصيلة الانعكاسات التي فرضها تفشي جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وابراز تأثير تفشي جائحة كورونا على الأمن الغذائي العربي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

النتائج النظرية:

- المؤشرات الاقتصادية عبارة عن معطيات واحصائيات كمية تصرف الحالة الاقتصادية لدولة ما فترة زمنية معينة؛
- المؤشرات الاقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الاقتصادية والمالية؛
- يمكن الاستدلال على الأداء الاقتصادي بمعدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة؛
- النمو الاقتصادي هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان؛
- الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة والمقدرة بسنة؛
- ميزان المدفوعات الذي هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة؛
- التضخم الذي هو الارتفاع الدائم والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة؛
- معدل البطالة يقيس معدل الأشخاص الذي في سن العمل ولم يتحصلوا على عمل.
- الأمن الغذائي هو القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسلع لتلبية الاحتياجات الغذائية؛
- أبعاد الأمن الغذائي هي: التوافر، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، الاستقرار؛

النتائج التطبيقية:

- تأثر معدل النمو بشكل ملحوظ خلال جائحة كورونا في معظم الدول باستثناء مصر وجيبوتي؛
- الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشكل ملحوظ في جميع الدول العربية وفي الجزائر كذلك؛
- تأثر الميزان التجاري بفعل تأثر الواردات والصادرات العربية؛
- تأثر ميزان الخدمات والميزان الجاري وحساب راس المال والحساب المالي في الدول العربية مجتمعة وفي الجزائر كذلك؛

- معدل التضخم ارتفع في الدول العربية والجزائر بشكل ملحوظ في فترة تفشي الجائحة؛
- معدل البطالة ارتفع في جميع الدول وفي الجزائر كذلك.
- كما انخفض متوسط توافر الغذاء خلال تفشي جائحة كورونا راجع لسياسة الحجر الصحي التي اعتمدتها الدول العربية والجزائر للحد من انتشار الفيروس كورونا مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من السلع الغذائية؛
- انخفاض متوسط الناتج الزراعي للدول العربية وللجزائر خلال تفشي جائحة كورونا،
- تعافي الاقتصاديات العربية من التقلبات بسبب تفشي جائحة كورونا كان أسرع خلال الفترة التي تلي الموجة الأولى والثانية لتفشي الجائحة، بما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات التي تم تبنيها لتحقيق استقرار الأداء الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

نتائج اختبار فرضية الدراسة:

من خلال ما تقدم في الجانب النظري والتطبيقي يمكن إثبات الفرضية الرئيسية كما يلي:

إن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الأداء الاقتصادي، وعلى الأمن الغذائي للدول العربية وللجزائر؟

مقترحات الدراسة:

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال الاعتماد زيادة مستويات تنويع الاقتصاديات العربية؛
- تكييف السياسات المالية لمواجهة الأزمات؛
- معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة والتي لا تزال تمثل خطرا في الاقتصادات العربية بالتوزيع العادل لمكاسب النمو الاقتصاد؛
- الاعتماد بشكل أكبر على القطاع العام للقضاء على البطالة في بعض الدول؛
- التركيز على سد الفجوة الإنتاجية بين ما يتم إنتاجه وبين ما يمكن إنتاجه والذي سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي

أفاق الدراسة:

إن إتمام هذا الموضوع والإلمام به لا يمكن إلا من خلال دراسة مواضيع أخرى على علاقة به، وفي هذا الشأن يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛
- جائحة كورونا والتنمية المستدامة في الدول العربية؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الرسائل الجامعية

1- احمادي البشير، هزله سمير، **تأثير أزمة الكورونا على ميزان مدفوعات الجزائري**، مذكره لنيل شهادة ماستر، كليه العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعه الوادي، 2021.

2- أحمادي البشير، هزله سمير، **تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية سنة 2020-2021، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

3- الهام وحيد دحمام منذور، **فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2006.

4- بكاوي نجاة، ناني مبروكة، **أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليليه قياسية للفترة 2003- 2017**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر،2018-2019.

5- حليمة بوخميلة، رقية بن عزيزة، **دراسة تحليلية لتأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2023.

6- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2007.

7- حيدر عنتر خلف حسين، **الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2021.

8- خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات –**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

9- سليم عقون، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**، مذكره تخرج لنيل شهادة ماجيستير، علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

10- شليغم إلياس وريشان لقمان، **تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي في الدول العربية**، مذكرة تخرج النيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر، سنة 2021-2022.

11- شوقي حفياني، **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي-دراسة مقارنة الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتورا الطور الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2022-2023.

12- طرطار سماح، سليمي كنزة، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010- 2020**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2022-2023.

13- علي حسني، **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة** " مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية (2016).

14- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.

15- كينه عبد الحفيظ، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.

ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

1- أدبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الطارف، الجزائر،2021.

2- العسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، **تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 12، 2020.

3- بن حبيب لامية، **محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الاقتصادية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعه عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، سنة 2022.

4- بوقجان وسام، واضح فواز، **دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا 19- COVID على معدلات البطالة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد02، 2021.

5- حمود حيمر، **تداعيات جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر دروس وعبر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، المركز الجامعي عبد اللطيف بوالصوف، ميلة، الجزائر.

6- ذهبية لطرش، **واقع الزراعات الصناعية الغذائية في الجزائر ومدي مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد15، 2015.

7- رشام كهينة، **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد-19-**، مجلة الاقتصاد واداره الأعمال، المجلد 5، العدد1، 2021.

8- سفيان كعرد، الأمن الغذائي: **اشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر**، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، العدد 2، 2022.

9- سيداعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، **تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي- مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي-**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، السنة 2020.

10- شباب زينب وطالبي الميسوم، **تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على التضخم في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

11- علي لزعر، عبد الحميد جدي، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الالفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34، 2013.

12- عواطف مومن وكريمة عباسي، **تحديات الأمن الغذائي بمنطقة الشرق الأوسط-أزمة كورونا نموذجا-**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 03، 2023، جامعة باتنة 01، الجزائر.

13- قتال عبد العزيز، **أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة-، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 08، سنة 2017.

14- لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي، **أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997- 2017 نموذجا"**، مجلة المعيار في الآداب. الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد الحادي عشر، عدد 03، 2020.

15- نبيلة بن عائشة، **نظام الأمن الغذائي وتحدياته لجائحة فيروس كورونا، مجلة الدراسات القانونية**، جامعة المدية، المجلد 7، العدد1، 2021.

16- نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 01، جامعة عمار ثليجي -الأغواط- الجزائر، 2021.

17- نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 10، العدد 1، 2023.

18- يعقوبن صليحة، **تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسواق العمل في الدول العربية- مع الإشارة لحالة الجزائر-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

ثالثا: تقارير

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021.

3- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجزائر، (2000).

المراجع باللغة الأجنبية

1- قمبور عبد الرؤوف، رقي نذير، **أثر فيروس كورونا (كوفيد- 19) على الاقتصاد العالمي -دراسة حالة الجزائر-**

2- مولوج كمال، بوعرار أحمد شمس الدين، فشيت حميد، بعنوان

THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON FOOD SECURITY

الصادرة بمجلة Les cahier du CREAD، مجلد 36، العدد 03، سنة 2020، عن جامعة الجزائر.

3-Rachid Baldwin, & Beatrice Weder Di Mauro (2020) «**Economics in the Time of COVID-19** », c-books, www.cepr.org, ISBN :978-1-912178-28-12.

4-Kamel MOULOUDJ, Ahmed Chemseddine BOUARAR, Hamid FECHIT **،THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON FOOD SECURITY**

مجلة Les Cahiers du Cread، المجلد 36، العدد03، سنة 2020، الجزائر.

المواقع الإلكترونية

1- البنك الدولي، على الموقع http://www.albankaldawli.org

2- https:// ar.wikipedia.org/wiki/

الملاحق

الملحق رقم 01:

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000 و 2010 و 2017-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2017	2018	2019	2020	(*) 2021
مجموع الدول العربية	722,956	2,098,395	2,539,653	2,764,211	2,789,052	2,528,886	2,881,103
الأ ر د ن	8,458	27,164	41,455	42,980	44,552	43,746	45,307
الإمـــارات	104,337	289,787	385,605	422,215	417,216	358,869	419,877
البحريـــن	8,028	25,713	35,474	37,802	38,653	34,723	38,869
تونـــس	21,459	44,014	42,162	42,688	41,791	42,533	46,915
الجزائـــر	54,772	161,159	167,391	174,909	171,675	145,040	158,356
جيبوتـــي	556	1,129	2,767	3,013	3,346	3,440	3,654
الســعودية	189,515	528,207	688,586	816,579	803,616	703,368	833,541
الســودان	13,422	79,844	122,065	40,847	42,614	75,299	52,718
ســورية	18,937	60,957	16,902	21,966	27,272	26,033	18,101
العـــراق	20,969	117,138	175,652	211,146	215,268	175,134	209,924
عُمـــان	19,507	56,913	70,586	79,789	76,332	73,971	85,869
فلسطيـــن	4,314	9,682	16,128	16,277	17,134	15,532	18,037
قطـــر	17,760	125,122	161,099	183,335	176,371	144,411	179,571
القمـــر	202	904	1,077	1,179	1,200	1,200	1,300
الكويـــت	37,708	115,337	120,727	138,182	136,152	106,377	149,400
لبنـــان	17,261	38,444	53,027	54,901	53,198	24,677	14,510
ليبيـــا	34,574	68,799	67,341	76,404	69,168	49,951	42,859
مصـــر	99,590	218,387	234,325	251,069	303,167	363,092	402,859
المغـــرب	38,948	93,159	109,705	118,098	119,872	114,662	132,703
موريتانيـا	1,775	5,629	6,818	7,348	7,888	7,919	9,715
اليمـــن	10,864	30,907	20,760	23,486	22,568	18,909	17,017

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

الملحق رقم 02:

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	899,791	1,081,573	1,009,371	750,543	1,068,445
الأردن	7,522.0	7,761.2	8,329.1	7,954.3	9,370.7
الإمارات	313,556.3	321,028.4	313,780.8	273,098.7	317,600.0
البحرين	15,356.0	18,234.0	18,119.7	14,065.7	22,369.4
تونس	14,228.8	15,485.6	14,951.9	13,769.0	16,684.3
الجزائر	34,622.3	41,697.7	34,994.0	21,925.2	38,557.8
جيبوتي	3,162.0	3,522.0	3,996.2	2,807.1	3,303.9
السعودية	221,862.0	294,387.0	261,617.0	173,864.0	276,198.0
السودان	4,100.4	3,484.7	3,734.7	3,802.6	4,279.0
سورية	---	---	---	---	---
الصومال	---	---	---	---	---
العراق	57,559.0	86,360.0	81,585.0	46,829.0	73,083.8
عمان	32,886.0	41,730.0	38,685.0	33,483.3	44,590.9
فلسطين	1,928.7	1,846.7	1,747.9	1,773.1	2,299.0
قطر	67,498.4	84,288.5	72,934.9	51,503.8	87,203.0
القمر	39.6	43.7	41.9	21.8	28.3
الكويت	55,198.7	72,103.6	64,668.7	40,068.3	68,406.5
لبنان	4,041.0	3,846.8	4,839.3	4,096.7	3,359.9
ليبيا	18,864.6	30,401.8	29,057.8	9,311.5	27,976.6
مصر	23,339.4	28,045.8	28,472.1	25,049.0	36,442.2
المغرب	21,500.0	24,607.0	24,690.0	23,587.2	31,646.7
موريتانيا	1,726.1	1,898.3	2,325.3	2,597.6	3,158.3
اليمن	800.0	800.0	800.0	935.0	1,887.0
الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	-735,876.4	-756,367.7	-768,303.4	-677,452.1	-771,918.5
الأردن	-18,231.7	-18,077.9	-17,076.4	-15,350.6	-19,256.7
الإمارات	-246,339.0	-235,360.1	-233,326.1	-210,780.1	-235,400.0
البحرين	-16,055.0	-19,085.0	-17,263.3	-14,192.8	-17,464.4
تونس	-19,678.8	-21,608.7	-20,508.5	-17,377.5	-21,461.5
الجزائر	-48,830.4	-48,990.7	-42,932.0	-35,358.4	-37,404.9
جيبوتي	-3,575.6	-3,602.8	-4,138.1	-2,911.2	-3,143.4
السعودية	-123,401.0	-125,639.0	-140,281.0	-125,920	-139,735
السودان	-8,220.3	-7,065.1	-8,361.5	-8,853.9	-8,042.2
سورية	---	---	---	---	---
الصومال	---	---	---	---	---
العراق	-32,186.0	-38,876.0	-49,418.0	-40,927.0	-34,721.1
عمان	-24,121.0	-23,528.7	-20,457.0	-25,845.2	-28,048.8
فلسطين	-6,912.6	-7,239.6	-7,257.5	-6,375.4	-8,254.0
قطر	-30,765.7	-33,307.1	-31,353.8	-24,366.8	-26,864.3
القمر	-210.6	-247.3	-247.5	-235.4	-272.0
الكويت	-29,504.9	-31,095.8	-29,370.3	-24,471.1	-27,449.3
لبنان	-18,439.3	-18,907.2	-18,217.6	-10,595.8	-12,404.6
ليبيا	-10,556.2	-13,429.0	-17,725.9	-9,148.0	-15,779.4
مصر	-52,403.9	-57,635.4	-57,757.6	-54,282.9	-70,912.7
المغرب	-39,545.1	-44,866.5	-44,463.5	-39,108.9	-51,533.4
موريتانيا	-2,099.2	-2,605.7	-2,897.6	-2,889.3	-3,347.9
اليمن	-4,800.0	-5,200.0	-5,250.0	-8,462.0	-10,423.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022.

الملحق رقم 03:

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	*2020	*2021
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	**163,914.9**	**325,205.0**	**241,067.7**	**73,090.8**	**296,526.7**
الأردن	10,709.7-	10,316.6-	8,747.4-	7,396.3-	9,886.0-
الإمارات	67,217.2	85,668.2	80,454.7	62,318.6	82,200.0
البحرين	699.0-	851.0-	856.4	127.1-	4,905.0
تونس	5,450.0-	6,123.1-	5,556.6-	3,608.5-	4,777.2-
الجزائر	14,208.1-	7,293.0-	7,938.0-	13,433.2-	1,152.9
جيبوتي	413.6-	80.8-	142.0-	104.1-	160.5
السعودية	98,461.0	168,748.0	121,336.0	47,944.2	136,463.0
السودان	4,119.9-	3,580.4-	4,626.8-	5,051.3-	3,763.2-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	25,373.0	47,484.0	32,167.0	5,902.0	38,362.7
عمان	8,765.0	18,201.3	18,228.0	7,638.1	16,542.1
فلسطين	4,983.9-	5,392.9-	5,509.6-	4,602.3-	5,955.0-
قطر	36,732.7	50,981.3	41,581.0	27,137.1	60,338.7
القمر	170.9-	203.6-	205.7-	213.6-	243.7-
الكويت	25,693.8	41,007.8	35,298.4	15,597.2	40,957.2
لبنان	14,398.3-	15,060.4-	13,378.3-	6,499.1-	9,044.7-
ليبيا	8,308.4	16,972.8	11,331.9	163.5	12,197.2
مصر	29,064.5-	29,589.6-	29,285.5-	29,233.9-	34,470.5-
المغرب	18,045.1-	20,259.5-	19,773.5-	15,521.8-	19,886.7-
موريتانيا	373.1-	707.4-	572.4-	291.7-	189.6-
اليمن	4,000.0-	4,400.0-	4,450.0-	7,527.0-	8,536.0-
صافي ميزان الخدمات					
مجموع الدول العربية	**-109,273.0**	**-113,741.0**	**-102,053.3**	**-90,283.5**	**-98,008.4**
الأردن	1,961.9	2,482.5	2,945.8	594.8-	386.2
الإمارات	1,300.0-	300.0	2,100.0	2,600.0	5,100.0
البحرين	3,551.1	3,971.6	3,500.3	2,079.5	2,752.1
تونس	305.3	716.8	1,182.9	21.1	254.6
الجزائر	8,177.7-	8,553.9-	6,699.1-	4,490.2-	3,665.5-
جيبوتي	254.2	454.9	528.0	390.3	371.9
السعودية	60,443.0-	63,422.0-	54,417.0-	47,280.0-	62,978.0-
السودان	1,780.1	1,511.0	1,366.6	1,262.9	1,877.9
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	10,223.6-	12,429.5-	15,546.8-	9,991.9-	6,944.5-
عمان	6,875.5-	7,138.0-	7,213.6-	5,940.6-	6,720.1-
فلسطين	983.5-	1,032.3-	983.6-	905.5-	1,109.0-
قطر	13,720.9-	14,231.3-	16,304.7-	15,268.4-	15,994.0-
القمر	6.1-	2.7-	11.6-	57.0-	27.3-
الكويت	20,199.4-	24,594.8-	17,789.2-	9,578.0-	8,583.1-
لبنان	1,268.2	1,439.6	440.0	66.7	769.2
ليبيا	4,451.4-	5,038.4-	7,373.8-	4,960.7-	7,702.1-
مصر	1,715.1	4,881.0	3,857.3	3,146.8-	1,511.8-
المغرب	7,469.2	8,120.3	9,722.0	6,695.3	6,939.0
موريتانيا	510.3-	432.6-	483.0-	526.2-	473.9-
اليمن	686.9-	743.2-	873.9-	659.3-	750.0-

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021.

الملحق رقم 04:

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
حساب الدخل الأولي (صافي)					
مجموع الدول العربية	15,244.7	-879.3	-880.2	1,106.2	4,207.6
الأردن	207.2-	199.7-	7.5	124.5-	232.6-
الإمارات	2,800.0	1,400.0	2,100.0	500.0-	1,400.0-
البحرين	1,987.0-	2,073.3-	2,260.6-	2,459.0-	2,527.9-
تونس	928.5-	977.9-	916.3-	1,075.5-	1,093.3-
الجزائر	2,826.8-	4,579.3-	4,251.4-	2,980.6-	3,998.4-
جيبوتي	126.7-	142.2-	93.8-	98.6-	67.8-
السعودية	10,698.0	7,711.0	7,899.0	13,948.0	15,209.0
السودان	1,651.3-	1,812.3-	1,620.1-	1,473.2-	1,345.0-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	1,440.7-	1,754.0-	1,166.2-	1,806.9-	1,462.3-
عمان	2,922.6-	4,990.6-	5,900.3-	5,231.8-	5,992.5-
فلسطين	2,129.0	2,786.3	3,030.8	2,492.2	3,398.0
قطر	419.5-	3,745.3-	4,409.6-	3,052.5-	2,763.5-
القمر	5.0	6.3	5.8	5.8	12.6
الكويت	18,776.6	18,338.0	20,204.7	16,360.9	24,137.6
لبنان	209.2-	1,112.6-	1,249.5-	1,044.8-	336.6-
ليبيا	1,285.6	1,220.7	1,829.3	837.5	663.2-
مصر	5,343.8-	8,462.5-	11,580.7-	11,006.2-	14,061.8-
المغرب	1,939.6-	2,082.8-	2,035.2-	1,211.1-	2,021.7-
موريتانيا	79.7-	37.8-	95.4-	105.9-	211.9-
اليمن	366.8-	371.2-	378.2-	367.7-	371.3-
حساب الدخل الثانوي (صافي)					
مجموع الدول العربية	68,000.1-	77,197.0-	74,790.2-	61,577.2-	67,408.3-
الأردن	4,555.7	5,067.1	5,019.6	5,606.5	5,751.2
الإمارات	41,200.0-	46,100.0-	47,300.0-	43,500.0-	45,100.0-
البحرين	2,462.7-	3,264.5-	2,890.2-	2,738.0-	2,526.9-
تونس	1,851.0	1,767.2	1,897.8	2,128.2	2,836.9
الجزائر	2,945.1	3,396.3	3,006.7	2,256.0	1,910.8
جيبوتي	156.1	196.7	271.8	194.8	118.6
السعودية	38,254.0-	41,066.0-	36,589.0-	37,427.0-	44,371.0-
السودان	975.3	375.5	1,076.6	1,086.1	2,452.8
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	1,183.3	1,068.8	308.2	300.5-	717.9-
عمان	9,815.0-	9,958.0-	9,135.0-	8,772.0-	8,117.7-
فلسطين	1,708.5	1,499.1	1,691.8	1,284.9	2,180.0
قطر	16,166.8-	16,352.5-	16,606.9-	12,433.5-	15,294.0-
القمر	149.0	166.4	170.6	241.2	207.0
الكويت	14,667.0-	14,853.2-	19,853.0-	17,529.6-	18,290.4-
لبنان	1,205.5	1,366.5	2,962.3	4,520.1	5,036.5
ليبيا	716.2-	1,148.8-	970.4-	820.5-	980.0-
مصر	24,774.3	25,489.2	26,799.4	29,160.2	31,157.3
المغرب	8,765.8	8,003.9	7,676.2	8,623.2	11,727.0
موريتانيا	251.1	205.5	317.3	342.6	285.9
اليمن	6,761.0	6,944.0	7,356.0	6,500.0	4,325.6

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2022.

الملحق رقم 05:

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	1,886.5	133,387.7	63,344.0	-77,663.6	135,317.5
الأردن	4,399.3-	2,966.7-	774.5-	2,509.2-	3,981.2-
الإمارات	27,517.2	41,268.2	37,354.7	20,918.6	40,800.0
البحرين	1,597.5-	2,217.3-	794.1-	3,244.6-	2,602.3
تونس	4,222.3-	4,617.1-	3,392.1-	2,534.7-	2,779.0-
الجزائر	22,267.5-	17,030.0-	15,881.8-	18,647.9-	4,600.2-
جيبوتي	130.0-	428.6	564.0	382.5	583.3
السعودية	10,462.0	71,971.0	38,229.0	22,814.8-	44,323.0
السودان	3,015.8-	3,506.2-	3,803.8-	4,175.5-	777.4-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	14,892.0	34,369.3	15,762.2	6,197.3-	29,238.0
عمان	10,848.1-	3,885.3-	4,020.9-	12,306.3-	4,288.2-
فلسطين	2,129.9-	2,139.9-	1,770.6-	1,730.7-	1,486.0-
قطر	6,425.5	16,652.2	4,259.9	3,617.3-	26,287.2
القمر	23.0-	33.7-	40.8-	23.5-	51.5-
الكويت	9,604.1	19,897.8	17,861.0	4,850.5	38,221.3
لبنان	12,133.9-	13,366.9-	11,225.5-	2,957.1-	3,575.6-
ليبيا	4,426.4	12,006.3	4,817.0	4,780.2-	2,851.9
مصر	7,918.9-	7,681.9-	10,209.5-	14,226.7-	18,886.8-
المغرب	3,749.8-	6,218.1-	4,410.5-	1,414.4-	3,242.3-
موريتانيا	712.0-	972.3-	833.6-	581.1-	589.6-
اليمن	1,707.3	1,429.6	1,653.9	2,053.9-	5,331.7-
الحساب الراسمالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	2,532.4	289.8-	3,879.4	11,059.9	4,184.0
الأردن	42.3	33.9	25.4	24.3	24.3
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	602.9	794.2	896.3	779.5	0.0
تونس	183.8	128.4	137.2	365.3	200.8
الجزائر	0.7	0.2	0.4-	41.7-	53.5-
جيبوتي	26.1	69.6	40.2	1.8	16.3
السعودية	1,848.3-	2,328.7-	1,733.1-	1,844.6-	1,318.0-
السودان	151.5	162.9	188.2	143.6	103.3
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	0.9-	5.8-	11.1-	8.1-	10.0-
عمان	258.8	102.0	93.6	179.7	39.5
فلسطين	624.4	449.3	284.3	431.4	640.0
قطر	466.3-	239.2-	142.2-	167.9-	526.0-
القمر	48.1	31.7	31.5	34.2	56.4
الكويت	429.8-	214.6-	306.3	817.8	1,419.5
لبنان	1,715.4	1,449.3	1,298.4	1,666.4	902.2
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	155.6-	133.1-	169.5-	232.6-	134.9-
المغرب	1,657.3	530.9-	2,689.3	8,915.7	1,627.1
موريتانيا	10.9	19.4	22.4	72.6	1,275.0
اليمن	111.0	78.1-	77.5-	77.5-	78.0-

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022

الملحق رقم 06:

تابع ملحق (1/9) "خ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الحساب المالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	2,599.5	68,920.9	44,042.2	-13,443.0	20,799.0
الأردن	-3,331.3	-3,965.7	-1,074.2	-2,655.6	-1,851.3
الإمارات	-17,000.0	-34,500.0	-24,615.4	-21,375.1	-27,200.0
البحرين	979.3	3,140.5	411.4	-3,851.6	-1,693.4
تونس	3,486.6	4,362.2	4,494.9	-2,948.2	-2,191.4
الجزائر	347.2	1,058.3	85.2	-2,411.2	-3,015.9
جيبوتي	456.9	420.6	311.8	-212.6	-206.9
السعودية	7,462.8	68,806.7	36,163.3	-24,050.5	-41,577.0
السودان	-3,409.6	-2,962.8	-2,936.3	-4,561.9	-1,059.5
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	6,251.6	22,961.5	13,655.4	-7,303.1	-24,855.6
عمان	-11,567.5	-4,484.8	-4,482.1	-12,573.6	**-5,157.8**
فلسطين	-1,569.7	-1,326.8	-1,406.4	-902.9	-1,395.6
قطر	-24,916.7	-522.7	-6,096.4	-5,580.8	-23,351.0
القمر	-25.4	-1.4	-11.6	-14.1	**-60.4**
الكويت	-17,431.8	-21,866.8	-21,347.9	-14,898.0	-41,503.7
لبنان	-8,856.8	-4,143.6	-5,920.5	-11,221.6	-6,618.2
ليبيا	-764.3	-3,309.7	-3,344.4	-4,826.7	-4,765.6
مصر	-23,999.9	-14,831.9	-13,130.7	-9,545.5	-25,782.8
المغرب	-4,566.1	-4,394.7	-6,021.2	-8,610.9	-3,950.8
موريتانيا	-797.2	-988.6	-884.4	-551.6	-675.8
اليمن	-747.8	-115.7	-409.0	-409.0	-409.0
بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	**-1,153.1**	**-3,479.3**	**365.3**	**-9,144.6**	**-9,482.8**
الأردن	-1,025.5	-1,032.6	-325.1	-170.8	-2,105.6
الإمارات	-538.4	-2,409.8	-3,066.0	-3314.4	-0.0
البحرين	-15.4	-1,718.0	-513.6	-1,386.4	-909.0
تونس	-550.9	-750.9	-561.5	-575.5	-489.6
الجزائر	-209.4	-35.6	-56.2	-27.3	-27.9
جيبوتي	-236.0	-918.8	-916.0	-381.7	-392.6
السعودية	-1,153.0	-836.0	-334.0	-608.0	-1,429.0
السودان	-1,050.1	-1,559.2	-2,104.6	-1,135.7	-1,040.0
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	-8,640.0	-11,402.2	-2,096.3-	-1,097.4-	-357.3-
عمان	-977.4-	-584.9-	-556.8	-446.7	-909.2
فلسطين	-64.1-	-364.0	-89.0	-569.5	-9.0
قطر	-1,150.5	-1,075.5-	-850.5-	-1,298.2-	-1,616.5-
القمر	-0.3	-0.6	-2.3-	-3.3	-0.0
الكويت	-8,257.6	-2,183.4	-3,180.6	-4,150.0	-2,653.4
لبنان	-1,561.7	-7,774.0	-4,006.6	-9,931.0-	-3,944.8-
ليبيا	-1,120.1-	-1492.6-	-1,985.2	-1,587.3	-563.1
مصر	-3,634.4-	-1,595.80-	-669.3-	-2618.3-	-6642.3-
المغرب	-841.0	-1,293.0	-1,079.0	-1,641.0	-0.0
موريتانيا	-52.2-	-156.7	-15.2	-84.2	-226.1
اليمن	-600.0	-650.0	-700.0	-1,173.0	-0.0

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022

الملحق رقم 07:

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	*2020	*2021
	الميزان الكلي				
مجموع الدول العربية	21,236.8	13,103.7	9,387.9-	3,148.7	69,952.5
الأردن	130.3	953.7	571.4-	1,110.3-	2,386.6-
الإمارات	9,924.3	3,533.1	9,720.9	3,571.7-	13,600.0
البحرين	165.5	468.5-	1,530.1	1,456.9-	2,516.7
تونس	0.9-	624.5	1,801.5	1,354.3	102.8
الجزائر	21,762.5-	15,819.8-	16,926.9-	16,368.5-	1,665.7-
جيبوتي	117.0	0.0	0.0	210.0-	785.2
السعودية	39,374.0	-166.0	-2,987.0	45,920.0	83,153.0
السودان	12.8	25.2	12.4-	32.8-	1,154.9-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	2,701.2-	6,595.8-	8,724.6-	8,272.2	11,842.5-
عُمان	5,897.3-	2,042.4	1,394.3-	2,089.2-	3,090.5
فلسطين	133.5-	91.4-	120.5-	37.2-	174.0
قطر	17,827.7-	15,812.6	9,354.2	511.0	793.7
القمر	1.6-	1.3-	1.2-	3.1	65.3
الكويت	1,968.6	3,775.0	2,685.6	8,462.5	3,217.9-
لبنان	2,369.3	2,316.5-	2,390.1-	13,183.0-	7,734.6-
ليبيا	2,542.0	7,204.0	512.6-	8,019.6-	1,322.0-
مصر	12,291.0	5,421.1	2,082.4	7,532.1-	381.6
المغرب	929.3	1,012.6	1,945.0-	7,341.0-	2,335.7
موريتانيا	43.9	192.4	88.5	127.3	1,604.5
اليمن	306.6-	2,033.5-	1,065.1-	549.4-	9,326.3-

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022